Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والصيرفة الإسلامية

العدد (8) دولة قطر - أبريل 2018 م

تصدر عن

بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultaions

إلكتروني ISSN : 2409-0867
ورقـــي ISSN : 2410-6836

mashurajournal.com

نبذة عن الجهة المصدرة

بيت المشورة للاستشارات المالية

Bait Al-Mashura Finance Consultaions

نبذة عن بيت المشورة للاستشارات المالية

توطئـــة:

بيت المشورة للاستشارات المالية هي شركة مساهمة قطرية غير ربحية تأسست عام 2007 م، وتعد الأولى في دولة قطر في تقديم الاستشارات المالية الشرعية والرقابة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الاستشارات الإدارية والتدريب والتطوير.

تعمل على تقديم الحلول والأعمال الإبداعية ضمن نطاق خدماتها للشركات والأفراد، ولأجل رفع مستوى الأداء انضمت بيت المشورة لعضوية تحالف مجموعة(LEA)، وهي شركة أمريكية تعتبر ثاني أكبر شركة عالمية متخصصة في الاستشارات والتدقيق.

ومن أجل مواكبة التطور السريع في قطاع التمويل الإسلامي عمدت بيت المشورة إلى تقنين أعمال الهيئات الشرعية والتدقيق والرقابة تماشياً مع التطور السريع والانتشار الواسع لأعمال التمويل الإسلامي في العالم، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب العلمي والمعرفي المتمثل في نشر المفاهيم والقيم والأخلاق المالية الإسلامية، لتكون شريكاً حقيقياً في نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

قواعد النشر

أولًا: شروط النشر العامة :

1ـ تعنى المجلة بنشر المواد المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي باللغتين: العربية والإنجليزية، سواء أكانت بحوثًا أصيلة، أم تقارير عن مؤتمرات وندوات وورش عمل، أم عروضاً لأطاريح علمية مما له صلة بمجال التخصص .

2ـ تعنى المجلة بنشر البحوث التي لم يسبق نشرها، بأيّ وسيلة من وسائل النّشر، ولا قُدِّمت للنّشر في مجلة أخرى، ويوثق ذلك بتعهد خطي من الباحث.

3ـ البحوث التي تصل إلى المجلة لا تُرد سواء أُنشرت أم لم تنشر .

4ـ لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد الحصول على إذن خطي بذلك من رئيس التحرير .

5ـ في حال ثبوت إخلال الباحث بالأمانة العلمية فإن للمجلة الحق باتخاذ الاجراءات اللازمة وتعميم ذلك على المجلات المتعاونة.

6 – تعتبر المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب في حالة عدم النشر.

ثانياً: شروط النشر الخاصة:

1ـ ضرورة التقيد بالقيم الموضوعية والأخلاقية للبحوث العلمية؛ ومنها :

أ- اتسام البحث بالأصالة وسلامة الاتجاه علمياً وفكرياً .

ب- البُعد عن تجريح الأشخاص والهيئات أثناء النقد العلمي في البحث .

ج- معالجة البحث القضايا المُعاصرة والأقرب إلى حاجة الواقع الإنساني معالجة نظرية تطبيقية.

د- ملازمة الموضوعية والتجرد عن الميول والاتجاهات الشخصية .

2ـ حسن الصياغة العلمية للبحث، ومراعاة ما يلي :

أ- سلامة اللغة وخلوها من الأخطاء اللغوية والنحوية.

ب- مراعاة علامات الترقيم والقواعد الإملائية .

ج- الدقة في التوثيق وتخريج النصوص والشواهد.

3ـ أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة من القطع العادي (A4) بما في ذلك الملخصان: العربي والانجليزي، وكذا المراجع والملاحق .

4ـ حجم الخط ونوعه :

أ- البحوث المكتوبة بالعربية يكون حجم الخط فيها: (16) وخط الهامش: (12)، ونوع الخط.
(Traditional Arabic)

ب- أما البحوث المكتوبة بالانجليزية فيكون حجم الخط: (14) والهامش: (10) ونوع الخط.
(Times New Roman)

5ـ يرفق البحث بملخصين باللغتين: العربية والانجليزية؛ على أن لا يتجاوز كل واحد منهما (300) كلمة بلغة رصينة؛ ويتضمن كلا الملخصين: توضيح فكرة البحث والجديد الذي أتى به البحث في بداية الملخص .

6ـ يُقسم البحث وينظَّم وفق متطلبات منهج البحث العلمي، حفاظًا على نسق البحوث والتقارير المنشورة في المجلة، على النحو الآتي :

أ- المقدمة وتشمل: موضوع البحث، وأهميته، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة (إن

وجدت)، وهيكلة البحث التفصيلية .
ب- متن البحث، وينبغي أن يكون مقسمًا إلى مباحث ومطالب متسقة ومترابطة .
ج- الحرص على عرض فكرة محددة في كل مبحث تجنبًا لإطالة الفقرات والعناوين الفرعية.
د- الخاتمة، وتكون ملخصة وشاملة للبحث متضمنة لأهم (النتائج) و(التوصيات).
هـ ـ قائمة المصادر والمراجع والملاحق .
7 ـ تكون طريقة التوثيق كالآتي:
أ- البحوث باللغة الانجليزية يتم اتباع منهج (APA) في التوثيق.
ب- البحوث باللغة العربية يكون منهج التوثيق كالآتي:
- ذكر المصادر والمراجع في الحاشية السفلية لأول مرة بالشكل الآتي:
(شهرة المؤلف،الاسم الأول، اسم الكتاب، مكان النشر، الناشر، رقم الطبعة، تاريخ النشر، الجزء والصفحة)
- ذكر المصدر والمرجع عند تكراره في الهامش التالي مباشرة (المرجع نفسه،الجزء والصفحة) وعند ذكره في موطن آخر من البحث فيكون (شهرة المؤلف، اسم الكتاب، الجزء والصفحة).
ج- إذا خلا المرجع من بعض البيانات، فتذكر الاختصارات المتعارف عليها على النحو الآتي :
ـ بدون مكان النشر: (د. م). بدون اسم الناشر: (د. ن)
ـ بدون رقم الطبعة: (د. ط). بدون تاريخ النشر: (د. ت)
د- توضع الهوامش أسفل كل صفحة بترقيم متسلسل من بداية البحث إلى آخره .
هـ تثبت مصادر ومراجع البحث في نهاية البحث .
و- الرسومات والبيانات والجداول ونحوها، يراعى فيها ما يلي :
ـ تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في المتن، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيمًا متسلسلًا، وتكتب عناوينها والملاحظات التوضيحية في أسفلها .
ـ تدرج الجداول في المتن وترقم ترقيمًا متسلسلًا وتكتب عناوينها في أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول .

ثالثًا: سير البحوث

ـ ترسل الأبحاث إلكترونيًا إلى العنوان الخاص بالمجلة (info@mashurajournal.com).
ـ تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، ومن ثم تقرر أهليته للتحكيم، أو رفضه .
ـ تُحكَّم البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة من قِبل اثنين من المحكمين على الأقل .
ـ تُعاد البحوث إلى الباحثين بعد تحكيمها لغرض التعديل إن لزم .
ـ إذا تم قبول البحث للنشر، فإنّ كافة حقوق النشر تؤول للمجلة، ولا يجوز نشره بأيّ وسيلة من وسائل النشر الورقية أو الإلكترونية، إلاّ بإذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة .
ـ تنشر البحوث المقبولة حسب تسلسلها على الموقع الرسمي للمجلة.
ـ إذا تم نشر البحث فيمنح الباحث نسخة مجانية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها.

الفهـرس

تقديم..... 23

متطلبات إنشاء الشركات الوقفية في ضوء بعض القوانين العربية مقارنة بالشريعة الإسلامية

أ.د. أسامة عبد المجيد العاني.....27

دور الصّيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي - الاقتصادات العربية نموذجًا

د. عبد الحليـم عمـار غربـي.....79

الإفصاح عن المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية والتقليدية بالمملكة العربية السعودية: تحليل المحتوى للتقارير السنوية

د. وائل حمريت.....133

الحسابات الاستثمارية المطلقة في ضوء المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (بنك الزيتونة نموذجًا)

د. نبيل بن عرفة.....189

التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية: البتكوين نموذجًا

منير ماهر أحمد، د. أحمد سفيان عبد الله، د. سهيل بن شريف.....233

أحاديث الإرشاد إلى عدم استحباب بيع الدَّار والعَقَار: أحكام وتوجيهات

د. أحمد مهدي الشريف بلوافي.....275

تقـديـم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فيسرنا أن نقدم لكم العدد الثامن من «مجلة بيت المشورة» والذي حوى في طياته بحوثًا متميزة تتعلق بمستجدات الاقتصاد والتمويل الإسلامي ومتطلباته في الفكر والتوجيه الشرعي المؤصل كالعملات الرقمية، وإرشادات التعامل مع العقار، وتجربة المؤسسات المالية وسبل تنميتها وتطويرها، والوقف وتفعيل دوره التنموي من خلال صيغ مبتكرة وأطر نظرية جديدة.

إن من سعة التشريع الإسلامي استيعابه لجميع تفاصيل ومستجدات الحياة الإنسانية؛ ومجال المال والاقتصاد يعتبر من أعظم وأسرع البيئات توسعًا وتطورًا، وهذا ما يستدعي توسيع قاعدة التفكير الابتكاري، والخروج من دائرة استصحاب الأفكار المقيدة لانطلاقة حركة البحث العلمي، والتي أدت إلى انحسار البحوث العلمية وترددها في إطار التكرار والنقل، وندرة الدراسات الاستشرافية في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

إن الانتقال إلى مرحلة الدراسات المستقبلية يتطلب مزيدًا من الدعم والتوجيه من قبل مراكز البحث والجامعات والمؤسسات، ومن هنا تسعد «مجلة بيت المشورة» بتجديد دعوتها للباحثين والمختصين لمزيد من البحث الإبداعي في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، آملين أن تسهم جهود الباحثين ونتاجهم العلمي في تطوير مسيرة المالية الإسلامية وريادة الاقتصاد الإسلامي.

وتعِد المجلة السادة الباحثين والمختصين بمزيد من التطوير والارتقاء سواء على الصعيد العلمي أو التقني، فهذا هو المنهج الذي التزمت به، وشرفت بشهادة كثير من الباحثين والمختصين لها بذلك.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد والهداية والرشاد.

هيئة تحرير المجلة

الدراسات والبحوث

دور الصّيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي الاقتصادات العربية نموذجًا

د. عبد الحليـم عمـار غربـي

أستاذ مشارك في جامعـة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية

(سلّم البحث للنشر في 18/ 6/ 2017م، واعتمد للنشر في 10/ 10/ 2017م)

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل أفضل السياسات الفعّالة لتحسين فرص الفئات المحرومة من الخدمات في الحصول على المنتجات المالية الإسلامية الملائمة واستخدامها في الاقتصادات العربية. كما تستخدم هذه الورقة قواعد وإرشادات الهيئات الدولية والإقليمية المعنيّة بقضايا الشمول المالي والمصرفي، مثل: مجموعة العشرين، ومنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظّمة التعاون الإسلامي، والبنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق النقد العربي؛ حيث تستند إلى المعايير والممارسات الدولية الفضلى وفقًا لظروف الدول المختلفة. ختامًا؛ تقدِّم هذه الورقة اقتراحات لصانعي السياسات في الاقتصادات العربية كدليل عام للإجراءات الأكثر تأثيرًا في أغلب الدول وفي أغلب الأوقات؛ من أجل صياغة الإستراتيجية الملائمة للتمويل الإسلامي الذي يتجاوز الشمول المالي إلى الشمول الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستبعاد المالي، الانتشار المصرفي، البِنية التحتية المالية، حماية المستهلك المالي، التعليم المالي، التثقيف المالي (محو الأمية المالية)، التمويل الإسلامي، الاقتصادات العربية.

Role of Islamic Banking in Banking and Financial Inclusion: Model of Arab Economies

Dr. Abdelhalim Ammar Gherbi

Associate Professor at Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University-Saudi Arabia

Abstract:

This paper aims to analyze the most effective policies for improving access to and usage of appropriate Islamic financial products by the underserved in the Arab economies.

This paper also uses the rules and guidelines of international and regional bodies on issues of financial and banking inclusion, such as the G-20, the Organisation for Economic Co-operation and Development, the Organization for Islamic Cooperation, the World Bank, the Islamic Development Bank and the Arab Monetary Fund; where they are based on international standards and best practices in accordance with the circumstances of different countries.

Finally, the paper presents suggestions for the policymakers in Arab economies as a general guide on what could be most effective in most of the countries, most of the time, in order to formulate the appropriate strategy for Islamic finance that goes beyond financial inclusion to end up with social inclusion.

Keywords: Financial Inclusion, Financial Exclusion, Banking Outreach, Financial Infrastructure, Financial Consumer Protection, Financial Education, Financial Literacy, Islamic Finance, Arab Economies.

المقدمة

يشكِّل الشمول المالي والمصرفي هدفًا إستراتيجيًّا جديدًا للاقتصادات العربية والجهات الرقابية لديها، من أجل تحقيق التّكامل بين الاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك، وكلّها أهداف مطلوبة. إذ يحقِّق الشمول المالي والمصرفي سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، وإيجاد مؤسسات سليمة تقودها قواعد تنظيمية ورقابية واعية، وضمان الاستدامة المالية والمؤسّسية للمؤسسات المالية والمصرفية، وتوفير بيئة تنافسية بين مقدِّمي الخدمات والمنتجات المالية لتقديم وإتاحة البدائل أمام العملاء.

والحقيقة أن التّقارير والتّحليلات الاقتصادية الصّادرة خلال السنوات الماضية أشارت إلى عدد من التحدّيات التي تواجه القطاعات المالية والمصرفية العربية، وتعوق فرص وصول العملاء للتمويل والخدمات المالية والمصرفية واستخدامها. وتتمثّل أبرز تلك التحدّيات فيما يلي[1]:

- عدم تطوّر البِنية التّحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يُمكِّن من زيادة فرص النّفاذ للتمويل، ويتمثّل أهمّها في وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني وتسجيل الرهونات وضمان حقوق الدّائنين؛
- ضَعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية، وارتفاع نسب التركّز الائتماني سواء على صعيد التمويل المقدّم للأفراد أو الشركات؛
- غياب تصنيف مالي وقانوني محدّد للمشروعات الصغيرة في الاقتصادات العربية؛ حيث أدّى ذلك إلى تقليل الشّفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الأموال أو الاقتراض؛
- بطء تطوّر المؤسسات المالية غير المصرفية بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على

(1) راجع: صندوق النقد العربي، «التقرير الاقتصادي العربي الموحّد»، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، ع32، 2012.

الائتمان المصرفي الذي يوفِّر موارد قصيرة الأجل لا تكون ملائمة لسدّ الاحتياجات التّمويلية المتوسطة والطويلة الأجل للأفراد والشركات.

كما أن تدنِّي مؤشِّرات الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية كمجموعة، بالمقارنة مع مجموعات دولية مشابهة من حيث مستويات الدّخل، أبرز الحاجة لتعزيز الشمولية المالية في الاقتصادات العربية، ولاسيما في الاقتصادات الأقلّ دخلًا والأكثر سكانًا؛ لِما لذلك من أثر إيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة.

وتحاول معظم الاقتصادات العربية وضع إستراتيجية على المستوى الوطني لتوسيع الشمول المالي والمصرفي، ويتطلّب ذلك خمس ركائز أساسية هي:

- دراسة الفجوة بين جانبي العرض والطّلب على الخدمات والمنتجات المالية لتكون نقطة الانطلاق في صياغة الأهداف المستقبلية للشمول المالي والمصرفي؛
- توفير بِنية مالية تحتية قوية، من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية، وتطوير نظم الدّفع والتّسوية، وتوفير قواعد بيانات شاملة، من خلال تفعيل دور شركات الاستعلام الائتماني، وتوفير بيئة قانونية ملائمة تدعم الشمول المالي والمصرفي؛
- إتاحة الخدمات والمنتجات المالية من خلال تطوير الخدمات والمنتجات المالية لتلبية احتياجات كافّة فئات المجتمع، وابتكار منتجات مالية جديدة؛
- حماية المستهلك بوضع تعليمات رقابية لمعاملة العملاء بعدالة وشفافية، وإنشاء آلية للتّعامل مع شكاواهم، وتوفير المعلومات الكافية والخدمات الاستشارية لهم؛
- تعزيز وتطوير منظومة التّعليم والتثقيف المالي من خلال إعداد إستراتيجية وطنية للتعليم والتثقيف المالي تعزِّز الوعي والمعرفة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع، وخاصّة الشباب والنساء والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وعادة ما تكون لدى البنوك المركزية السلطات والإمكانات والمهارات التي تسمح لها بتنسيق العملية نحو إستراتيجيات وطنية فعّالة للشمول المالي والمصرفي، على الرّغم من أنها ليست دائمًا مسؤولة عن جميع الجوانب المتعلِّقة بسياسات الشمول المالي.

ويمكن أن تقوم البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بدور مهمّ في تحسين مستويات الشمول المالي والمصرفي؛ وذلك من خلال:

- وضع قواعد وأنظمة قانونية هدفها تسهيل إجراءات المعاملات المصرفية بكافّة أشكالها، وتذليل العقبات على جانبي العرض والطّلب لضمان وصول الخدمات المالية لمستخدميها؛
- العمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف البنوك المركزية؛
- الموافقة على إتاحة قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية مثل: وكلاء الخدمات المصرفية والمالية Branchless Banking باستخدام الهاتف المحمول والعمليات المصرفية الإلكترونية؛
- العمل على تشجيع التمويل الإسلامي خدمة للعملاء الذين يفضِّلون المعاملات المصرفية المتوافقة مع الشريعة؛
- تحسين البِنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم المدفوعات والتّسويات والوساطة المالية؛
- تحفيز القطاع المالي والمصرفي على نشر الثقافة المالية والمصرفية.

مشكلة البحث

تجيء هذه الورقة البحثية لتثير التّساؤلين التّاليين:

ما أكثر الحلول الواعدة لتحسين فرص الفئات المحرومة من الخدمات في الحصول على المنتجات المالية الإسلامية الملائمة واستخدامها؟ وهل تستطيع

المؤسسات المالية الإسلامية زيادة الشمول المالي والمصرفي لكل القطاعات المستهدفة في الاقتصادات العربية؟

أهداف البحث

بناءً على الإشكالية السابقة، يمكن تحديد أهداف البحث على النّحو التالي:

- التعرُّف على أبعاد الشمول المالي والمصرفي ومتطلّباته من منظور إسلامي؛
- إبراز الدّور المحوري الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات المالية الإسلامية في تسريع الشمول المالي والمصرفي؛ من خلال سدّ فجوات العرض والطّلب على المنتجات المالية في الاقتصادات العربية؛
- إبراز آليات تطوير الشمول المالي والمصرفي من خلال التمويل الإسلامي استنادًا إلى قواعد وإرشادات الهيئات الدولية والإقليمية المعنيّة بقضايا الشمول المالي، والارتقاء بها لتكون محورًا أساسيًّا من محاور اهتمامات صانعي السياسات الاقتصادية والمالية والمصرفية.

أهمية البحث

تتبيّن أهمية هذا الموضوع في النقاط الآتية:

- تزايد اهتمام الجهات الرقابية بالشمول المالي والمصرفي الذي أصبح شعار العديد من البنوك المركزية ووزارات المالية في الاقتصادات النامية والأسواق النّاشئة؛ حيث توجد إستراتيجيات وطنية وأهداف كمّية صريحة للشمول المالي والمصرفي لدى أكثر من 60 اقتصادًا على مستوى العالم؛
- بروز تحدِّيات كبيرة تواجه القطاع المالي المصرفي العربي الذي يتطلّب منه الإسهام في مواجهة المشكلات النّاتجة عن الفقر المدقع والبطالة والأميّة وانخفاض معدلّات النّمو، عن طريق معالجة الاستبعاد المالي وتثقيف الناس ماليًّا وإتاحة الفرصة أمامهم للوصول الشامل إلى النّظم المالية

الرسمية؛

- ندرة البحوث العلمية والدراسات التطبيقية التي تتناول علاقة المالية الإسلامية بالشمول المالي والمصرفي؛ حيث توجد حاجة ماسّة لزيادة الوعي بشأن التحدّيات المتمثِّلة في تحسين الشمول المالي والدّور الذي يمكن أن تؤدِّيه المؤسسات المالية الإسلامية في حلّ هذه القضايا.

فرضية البحث

في ضوء إشكالية البحث وأهدافه؛ سوف تعمل هذه الورقة على التأكُّد من صحّة الفرضية التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصّيرفة الإسلامية والشمول المالي (وصول الفئات المستبعدة ماليًّا إلى الخدمات المصرفية).

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهجين الوصفي والاستقرائي؛ وذلك من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات والتطبيقات ذات الصِّلة بالمشكلة موضوع الدراسة ثم تحليلها لاستخلاص النتائج والوصول إلى الاقتراحات.

وتتميّز هذه الورقة البحثية باستخدام وسائل الإيضاح المختلفة (جداول وأشكال بيانية)؛ حتى تؤدي دورها في عملية عرض المعلومات المطروحة.

خطة البحث

سوف نُبرز مرتكزات الشمولية المالية والمصرفية في الاقتصادات العربية والدور المحوري للمؤسسات المالية الإسلامية فيها؛ حيث ستعالج هذه الورقة البحثية المحاور التالية:

- **المبحث الأول: دور البِنية التحتية المالية في تعزيز الشمول المالي والمصرفي**

العربي؛

- **المبحث الثاني: دور الحماية المالية للعملاء في تعزيز الشمول المالي والمصرفي العربي؛**
- **المبحث الثالث: دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي والمصرفي العربي؛**
- **المبحث الرابع: دور التثقيف والتعليم المالي في تعزيز الشمول المالي والمصرفي العربي.**

وينتهي البحث بعرض أهمّ النّتائج والاقتراحات التي يمكن تقديمها لصانعي السياسات النقدية والمالية والمصرفية في الاقتصادات العربية.

المبحث الأول :

دور البِنية التحتية المالية في تعزيز الشمول المالي والمصرفي العربي

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : انتشار خدمات البِنية التحتية المالية

من المؤشِّرات المهمّة في قياس أوضاع الشمول المالي في الاقتصادات العربية، التعرُّف على انتشار خدمات البِنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، ويشمل ذلك انتشار الفروع المصرفية وأجهزة الصرّاف الآلي ATM، ونقاط البيع POS، ونظم الدّفع Payment Systems، ونظم التّسوية Settlement Systems، والعمليات المصرفية الإلكترونية E-Banking، والعمليات المالية باستخدام الهواتف المحمولة Mobile Payments، إلى جانب توافر المعلومات الائتمانية ومكاتب الاستعلام الائتماني Credit Bureaus، ونظم تسجيل الأصول المنقولة Movable Assets

Registry، وغيرها من مكوِّنات البِنية التحتية السّليمة للقطاع المالي.

ويمثِّل توافر نظم فعّالة وكفؤة للبِنية التحتية للقطاع المالي، عاملًا مهمًّا ورئيسًا في تحسين كفاءة وصول التمويل والخدمات المالية والمصرفية إلى مختلف فئات المجتمع والمناطق الجغرافية. ويحتاج تطوير هذه النظم في الاقتصادات العربية للمزيد من الاهتمام والجهود رغم أن هناك تحسُّنًا نسبيًّا قد تحقّق في الأعوام الماضية في بعض جوانب بِنيتها التحتية على مستوى انتشار وترابط أجهزة الصرّاف الآلي ونقاط البيع ونظم الدّفع والتسوية، وبصورة أقلّ فيما يتعلّق بنظم المعلومات الائتمانية، في حين أن مستوى التقدُّم يبدو أقلّ على صعيد نظم الإقراض المضمون (تسجيل الرّهونات) وحقوق الدّائنين ونظم الإفلاس[2].

شكل 1: خدمات البِنية التحتية المالية المساندة للشمول المالي والمصرفي

المصدر: من إعداد الباحث

(2) راجع: محمد يسر برنيه، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2012، ص: 23-31؛ 38-41.

المطلب الثاني : انتشار الخدمات المالية الرقمية في الاقتصادات العربية

تولِّد تقنيات الاتصالات فرصًا لتحسين الوصول إلى التمويل والخدمات المالية بتكاليف أقلّ؛ وذلك من خلال الإفادة من انتشار استخدام الهاتف المحمول Mobile Banking وانتشار شبكاته وتغطيته لمعظم المناطق في مقابل محدودية التوسّع في الخدمات المصرفية وعدم وصولها إلى المناطق النائية. ومع ذلك فلا يزال انتشار خدمات الصيرفة عبر الهاتف المحمول في مراحلها الأولى في الاقتصادات العربية بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى.

إن حجم معاملات السّداد غير النقدي حول العالم في تزايد ملحوظ، يكون مدفوعاً بالأنشطة التي تتمّ في الأسواق الناشئة والنامية. ووفقاً لتقرير المدفوعات العالمية لعام 2016، فقد زاد حجم المعاملات غير النقدية على المستوى العالمي في 2014 بنسبة سنوية 8,9 ٪ ليبلغ 387,3 مليار معاملة مرتفعاً من 282,1 مليار معاملة في عام 2010. وتتركّز معظم هذه الزيادة في منطقة شرق آسيا (خاصّة الصين) بنسبة نمو بلغت 31,5 ٪، أما عن معدّل النمو في الاقتصادات العربية فقد بلغ 12,3 ٪[3].

وتُعدُّ برامج الدّفع الخاصّة بالحكومة الإلكترونية عنصرًا وحافزًا مهمًّا لاستخدام آليات الدّفع غير النقدي في الاقتصادات التي يقترن فيها نظام الإدارة الإلكترونية ببِنية أساسية متطوّرة ومتقدِّمة للسّداد غير النقدي.

لا تزال المجتمعات العربية مجتمعات تعتمد على النقدية بشكل كبير؛ حيث إن نسبة المعاملات غير النقدية Cashless للفرد الواحد هي الأدنى بين المجموعات الإقليمية[4]. ومن الممكن أن يتزايد الشمول المالي على المدى الطويل في الاقتصادات العربية عن طريق استخدام الخدمات المالية الرقمية.

(3) See: Capgemini and BNP Paribas, World Payments Report 2016, 2016, p. 6.

(4) See: World Bank, Payment Systems Worldwide A Snapshot Outcomes of the Global Payment Systems Survey 2010, Payment Systems Policy And Research, 2011; World Bank, Global Payment Systems Survey (GPSS), 2012, See Web Site: http://www.worldbank.org

وتوضِّح الدراسات المسحية أن فكرة إنشاء نظام الدّفع عبر الهاتف المحمول بدأت تأخذ أهمية كبيرة لدى عدد من الاقتصادات العربية باعتبار أن الخدمات التي سيقدمها النظام ستساعد على رفع مستوى الشمول المالي لديها. وقد قام عدد محدود من الاقتصادات العربية (كالأردن والسودان وقطر ومصر والمغرب) بوضع الإطار القانوني لتنظيم جوانب تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية. وتنظِّم هذه القواعد القانونية والرقابية إطلاق هذه الخدمات كشراكة بين البنوك وشركات الاتصالات، بإشراف ورقابة البنك المركزي.

وتكمن المسؤولية الرئيسة للبنوك المركزية كجهات إشرافية ورقابية في تعزيز الشمول المالي، في إيجاد البيئة القانونية التي تشجِّع الوصول للخدمات المالية، وتسمح بالتوسُّع في تقديم هذه الخدمات من خارج الفروع المصرفية التقليدية Branchless Banking. فقد وفّرت التقنيات الحديثة الفرصة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية عبر أجهزة الصرّاف الآلي ونقاط البيع والهواتف المحمولة ومحلّات التّجزئة، ويشمل ذلك خدمات الإيداع والمدفوعات والتّحويلات وسداد الأقساط. وسيُسْهم تقديم الخدمات المصرفية من خارج الفروع المصرفية في خفض كلفة تقديم هذه الخدمات من جهة، ووصولها لفئات أوسع في المجتمع من جهة أخرى.

جدول 1: أوضاع نظم الدّفع عبر الهاتف المحمول في الاقتصادات العربية

الاقتصاد	تواجد نظام دفع عبر المحمول		نوعية الإدارة	الإطار القانوني المنظِّم	التحويل من وحدات الزمن الأثيري إلى نقود	دور/ موقف البنك المركزي	المراحل الباقية
	نعم/ لا	متوقّع					
الأردن	نعم		شركات الاتصالات دون تدخّل البنك المركزي	– لوائح تنظيم الخدمة – قانون المعاملات الإلكترونية – تحت بند التحويل الإلكتروني للأموال	لا	ترك شركات الاتصال تقدم الخدمة لحين جاهزية البنك المركزي والبنوك (٩-١٢ شهرًا)	
البحرين	لا	في المستقبل القريب			لا	النظام يحتاج إلى دراسة	
تونس	لا	زمن غير محدّد				المشروع قيد الدراسة	– إصدار القوانين واللوائح – دعم الرقابة – حماية القطاع المصرفي من المنافسة غير المتوازنة

الاقتصاد	تواجد نظام دفع عبر المحمول		نوعية الإدارة	الإطار القانوني المنظِّم	التحويل من وحدات الزمن الأثيري إلى نقود	دور/ موقف البنك المركزي	المراحل الباقية
	نعم/ لا	متوقّع					
الجزائر	لا	في أقرب وقت			لا	النظام يحتاج إلى دراسة	
السعودية	لا	في المستقبل	الخدمة متوافرة ضمن خدمات البنوك		لا	النهج المتعلّق بالهاتف المحمول في طور الدراسة والبحث	
السودان	لا	جاري التجهيز له	مشترك بين البنوك مع شركات الاتصالات وتحت رقابة البنك المركزي	– قانون المعاملات الإلكترونية – لائحة الإشراف على نظم الدّفع	نعم والهدف هو تسهيل الأمر على المواطنين وسيتم إيقاف ذلك عند إطلاق النظام	إصدار النقود الإلكترونية والرقابة والإشراف	– اعتماد القانون – اعتماد النظام
سورية	لا	جاري التجهيز له			لا	إصدار النقود الإلكترونية	العمل على الترتيبات الفنية والدراسات والإطار التنظيمي والقانوني

الاقتصاد	تواجد نظام دفع عبر المحمول		نوعية الإدارة	الإطار القانوني المنظِّم	التحويل من وحدات الزمن الأثيري إلى نقود	دور/ موقف البنك المركزي	المراحل الباقية
	نعم/ لا	متوقّع					
عُمان	لا	في المستقبل				المشروع قيد الدراسة	
فلسطين	لا	في المستقبل				المشروع قيد الدراسة	الاشتغال على الإطار القانوني والتعليمات التنفيذية
قطر	نعم		مشترك بين البنوك مع شركات الاتصالات وتحت رقابة البنك المركزي	– أوامر تنظيم الخدمة – أوامر تصديق الخدمات	لا	الإشراف والرقابة	
مصر	لا	جاري التجهيز له	مشترك بين البنوك مع شركات الاتصالات وتحت رقابة البنك المركزي	– قواعد تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول	لا	منح التّرخيص بالعمل والإشراف والرقابة	بدء العمل بالنظام
المغرب	نعم		مشترك بين البنوك مع شركات الاتصالات وتحت رقابة البنك المركزي		لا	المراقبة	
موريتانيا	لا	في المستقبل			لا		
اليمن	لا	في المستقبل					

المصدر: صندوق النقد العربي، «نظم الدفع عبر الهاتف المحمول: الأبعاد والقواعد المطلوبة»، ورقة عمل اللجنة العربية لنظم الدّفع والتسوية، أبو ظبي، 2013، ص: 29–30.

المطلب الثالث : متطلّبات دعم البِنية التحتية المالية الإسلامية في الاقتصادات العربية

يرى البنك الدولي أن الإسراع في تعميم الخدمات المالية يتطلّب ما يلي[5]:

- **تعزيز تنوّع المؤسسات المالية:** تضمّ القطاعات المالية الشاملة أنواعًا كثيرة من المؤسسات المالية بخلاف البنوك التجارية، مثل: البنوك البريدية ومؤسسات التمويل الأصغر والجمعيات التعاونية الائتمانية التي تطبِّق نماذج أعمال متنوّعة وتمارس نشاطها في مناطق جغرافية مختلفة لخدمة قطاعات متنوِّعة من العملاء. ومن الأهمية وجود إطار قانوني وتنظيمي يسمح بدخول المؤسسات المتنوِّعة ويطبِّق لوائح وقواعد رقابية تلائم مستويات المخاطر بكل مؤسسة؛ وذلك من أجل الوصول إلى العملاء الذين لا يحصلون على خدمات كاملة من جانب البنوك التجارية. ومن الضّروري أيضاً وجود سياسات تعزِّز بيئة سليمة وتنافسية وفرصاً متكافئة لجميع مقدِّمي الخدمات؛
- **تيسير استخدام التقنيات المبتكرة ودخول المؤسسات غير التقليدية القائمة على التكنولوجيا:** يستغلّ مقدِّمو الخدمة المبتكرون في كثير من الاقتصادات التكنولوجيا، وشبكات العملاء القائمة، والبِنية التحتية، والبيانات الضّخمة؛ لخفض تكلفة المعاملات وتقديم منتجات مالية تناسب احتياجات العملاء محدودي الدّخل. فهناك حاجة لإطار قانوني وتنظيمي واضح يتيح الفرصة أمام التقنيات والأطراف الفاعلة الجديدة، وفي الوقت ذاته مواجهة المخاطر الناشئة عن الابتكار من خلال إطار تنظيمي يقوم على أساس «التجربة والتعلّم» Test and Learn؛
- **توسيع نطاق القنوات المصرفية القائمة على الوكلاء وغيرها من قنوات**

(5) Douglas Randall and Jennifer Chien, "8 key approaches to accelerate financial inclusion", World Bank, 2017, See Web Site: http://blogs.worldbank.org

تقديم الخدمة ذات التكلفة المعقولة: إن الاعتماد على الفروع التقليدية دون غيرها يمثِّل عائقًا رئيسًا أمام الشمول المالي. ويمكن للقواعد التنظيمية أن تساعد على التغلُّب على هذه العقبة عن طريق السّماح باستخدام قنوات منخفضة التكلفة مثل: متاجر التجزئة المحلية التي تعمل كوكلاء لمقدِّمي الخدمات المالية والفروع «الصغيرة»؛ بما يؤدِّي إلى توسيع نطاق الحضور الفعلي لمقدِّمي الخدمات المالية بتكلفة معقولة، وفي الوقت ذاته توفير مزايا حقيقية للفئات التي تصل إليها الخدمات؛

- **الاستثمار في تكنولوجيا الإشراف والرفع المالي لتعزيز الموارد المحدودة:** إن القطاع المالي الذي لا يخضع لرقابة تحوّطية جيِّدة لا يمكن أن يكون شاملًا؛ ممّا يعني أن هناك ضرورة للرقابة القائمة على أساس المخاطر؛ حيث تحوّلت الجهات الرقابية في عدد من الاقتصادات إلى استخدام التكنولوجيا للمساعدة على رقمنة التقارير وإجراء التحليلات الرقابية، وهو ما يُطلق عليه «التكنولوجيا التنظيمية» Regtech؛

- **تعزيز البِنية التحتية المالية:** يمثِّل تضارب المعلومات ونقص الضّمانات في أغلب الأحوال معوقات تواجه حصول الفئات المحرومة على الخدمات المالية، ويمكن زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية من خلال توسيع نطاق نظام التقارير الائتمانية وسجلات الضّمانات «بما في ذلك الأصول المنقولة»، وتحسين كفاءة نظم مدفوعات التّجزئة وطرق الوصول إليها.

كما يرى صندوق النقد العربي أن دعم البِنية التحتية المالية في الاقتصادات العربية يتطلّب ما يلي[6]:

- **بيئة تنظيمية:** توفير بيئة قانونية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي؛ من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتّعليمات واللّوائح؛

(6) صندوق النقد العربي، «نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي»، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، أبو ظبي، 2017، ص: 3.

- **الانتشار:** تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسُّع في شبكة فروع مقدِّمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدِّمي الخدمات بالأخصّ للتمويل المتناهي الصغر. بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل: وكلاء البنوك، خدمات الهاتف المصرفي، نقاط البيع، الصرّافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقاً لقوانين الدولة؛
- **تطوير نظم الدّفع والتسوية:** تطوير نظم الدّفع والتسوية الوطنية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب؛ بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية؛
- **الاستفادة من التطورات التكنولوجية:** العمل على تطوير وتحسين الاتِّصال وتبادل المعلومات من خلال التوسُّع في تقديم الخدمات المالية الرقمية Digital Financial Services، وكذلك الدّفع عبر الهاتف المحمول؛ وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقلّ وفاعلية أعلى؛
- **توفير قواعد بيانات شاملة:** العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمّن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتِّخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكُّد من حصول مقدِّمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشّفافية وحماية حقوق كلٍّ منهم.

كما يشير البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البنك الدولي إلى أن التمويل الإسلامي لا يكون قادرًا على تحقيق الشمول المالي والمصرفي من دون توافر البيئة التّمكينية المناسبة. ومع ذلك، يمكن أن يصبح التمويل الإسلامي حافزًا للحدّ من الفقر وتعزيز الرّخاء الشامل مع وجود إجراءات تدخُّلية كافية في مجال السياسات

الاقتصادية والمالية وبِنية أساسية مالية تمكينية؛ بناءً على أربع ركائز أساسية[7]:

- إطار مؤسّسي وسياسات عامة؛
- الحوكمة الرشيدة والقيادة الخاضعة للمساءلة؛
- تشجيع الاقتصاد القائم على المشاركة في تحمُّل المخاطر وريادة الأعمال؛
- تعميم الخدمات المالية والاجتماعية للجميع.

المبحث الثاني:

دور الحماية المالية للعملاء في تعزيز الشمول المالي والمصرفي العربي

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مسؤولية البنوك المركزية في حماية المستهلك المالي

اكتسب موضوع حماية (المستهلك/ العميل) في الخدمات المالية والمصرفية أهمية كبيرة من قِبل المؤسسات المالية الدولية في ضوء نمو وتطور القطاع المالي، وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمّة للعملاء، والتوسُّع الذي شهدته الخدمات المصرفية الإلكترونية، وما قد يتعرّض له المستهلك من مخاطر الاحتيال أو سوء المعاملة كنتيجة لعدم وجود رقابة كافية على مقدِّمي الخدمات المالية والمصرفية؛ الأمر الذي استدعى النّظر في مراجعة القوانين والإجراءات التي تكفل حماية حقوق المستهلك المالي ومنع الضّرر الذي قد يقع عليه جرّاء تعامله بتلك المنتجات، وبخاصّة العميل الفرد باعتباره الطّرف الأضعف في العلاقة التعاقدية مع البنوك والمؤسسات المالية.

(7) World Bank and Islamic Development Bank Group, Global Report on Islamic Finance: Islamic Finance - A Catalyst for Shared Prosperity?, World Bank, Washington DC, Islamic Development Bank Group, 2017, pp. 23-37.

وقد سعت العديد من البنوك المركزية[8] في إطار عملها نحو تفعيل مفهوم الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية والمصرفية، إلى العمل على توفير بيئة مناسبة لحفظ حقوق العملاء وحماية البنوك والمؤسسات المالية من المخاطر التي قد تؤثِّر سلبًا في عمل وسمعة المهنة المالية والمصرفية. وتهدف القوانين الصّادرة في هذا الشأن إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي؛ بغرض تعزيز مبدأ الشمول المالي؛ ومن ثمّ الاستقرار المالي.

المطلب الثاني : حماية المستهلك المالي في الاقتصادات العربية

استنادًا إلى إحدى الدراسات الاستقصائية في عشرة اقتصادات عربية (البحرين، تونس، فلسطين، قطر، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) تبيّن أن هناك حاجة كبيرة لتطوير الإجراءات والممارسات المتعلِّقة بحماية المستهلك في الخدمات المالية والمصرفية، وذلك في ظلّ التطور والتنوّع الكبير في الخدمات المالية والمصرفية؛ والذي يقابله ضَعف في الوعي المالي والمصرفي. وقد تلخّصت النتائج فيما يلي[9]:

- لا تراقب أغلب البنوك المركزية العربية الحملات الترويجية والإعلانية للبنوك؛
- لا تقوم البنوك في عدد كبير من الاقتصادات العربية بالحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي بشأن الرسوم والعمولات التي تتقاضاها من عملائها؛
- البنوك غير ملزمة في العديد من الاقتصادات العربية، بتقديم تقارير دورية للبنوك المركزية، تتضمّن عدد الشكاوى المستحقّة وموضوعها، وما تمّ

(8) اختلفت الآراء حول مدى مسؤولية البنوك المركزية في قضايا حماية المستهلك في الخدمات المالية والمصرفية. فهناك مَن يرى أنها مسؤولية هيئات وجهات حماية المستهلك، وليست من مسؤوليات البنوك المركزية، ويرى آخرون أنه في ظلّ ما تحمله هذه القضايا من مخاطر على النظام المالي والمصرفي؛ فإن على البنوك المركزية إدخال قضايا حماية المستهلك كجزء مهم من الإجراءات الرقابية والإشرافية لها. وبغضّ النظر حول هذا الأمر؛ فإن البنوك المركزية معنيّة بصفتها الجهة الرقابية والإشرافية على المؤسسات المصرفية، أن تعمل على قيادة الجهود الوطنية لتطوير القواعد اللازمة لتوفير الحماية الكافية للعملاء في الخدمات المالية والمصرفية، إما بصفة مباشرة أو بالتعاون مع الجهات والهيئات الأخرى.

(9) راجع: صندوق النقد العربي، حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أبو ظبي، 2012، ص: 12-18.

اتّخاذه من الإجراءات لمعالجة موضوع كل شكوى ومتابعتها والموقف الحالي لها؛

- الحاجة لوجود إستراتيجية وطنية لنشر وتعزيز التعليم المالي والوعي المصرفي لدى معظم الاقتصادات العربية.

ولعلّ العقبات التي تواجه انتشار المنتجات المالية والمصرفية الإسلامية في الاقتصادات العربية تتمثّل فيما يلي[10]:

- الافتقار إلى الشفافية وعدم اعتماد معايير متجانسة لتقييم مدى التزام المؤسسات المالية بالشريعة الإسلامية؛ ممّا يؤدي إلى عدم قدرة الأفراد على التمييز بين المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة والمؤسسات الأخرى؛
- نقص المعلومات والتدريب حول التمويل الإسلامي؛ حيث لم يسمع سوى 48 ٪ من البالغين في خمسة اقتصادات عربية (الجزائر ومصر والمغرب وتونس واليمن) عن البنوك الإسلامية؛
- تكلفة المنتجات المالية الإسلامية أعلى من المنتجات المالية التقليدية؛ ممّا يقلّل من جاذبيتها.

وتُعتبر المبادئ العشرة الصّادرة عن مجموعة العشرين عام 2011 من أهم الجهود الدّولية ذات الصّلة بحماية المستهلك المالي[11]. واسترشادًا بأفضل الممارسات العالمية، يمكن للبنوك المركزية العربية في إطار سعيها لتوفير متطلّبات حماية المستهلك في الخدمات المالية والمصرفية، أن تقوم بما يلي:

(10) See: World Bank, Global Financial Development Report: Financial Inclusion, International Bank for Reconstruction and Development, Washington DC, 2014, p. 38; Asli Demirguc-Kunt et al, "Islamic Finance and Financial Inclusion: Measuring Use of and Demand for Formal Financial Services among Muslim Adults", Policy Research Working Paper, WPS6642, World Bank, Washington DC, October 2013, pp. 17; 40.
(11) G20/OECD, High-Level Principles on Financial Consumer Protection, 4 November 2011.

شكل 2: دور ومسؤوليات البنوك المركزية العربية في حماية المستهلك المالي

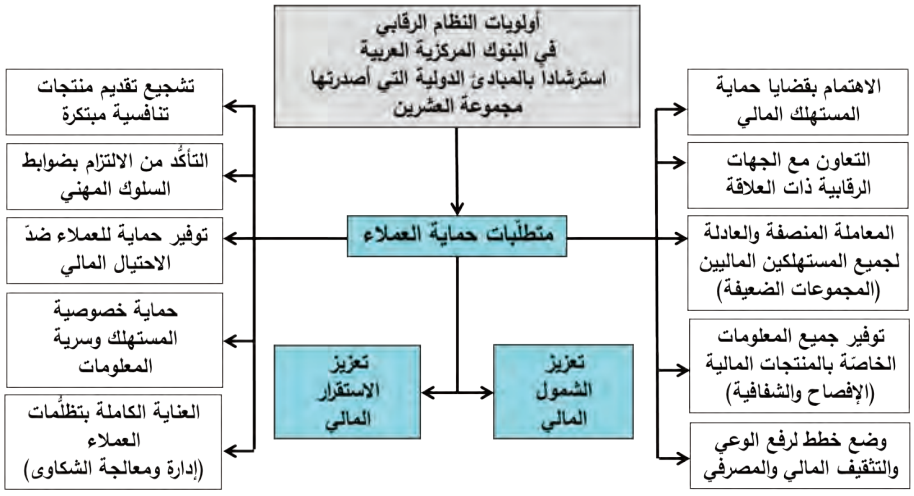

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الثالث : متطلّبات حماية مستهلكي الخدمات المالية الإسلامية في الاقتصادات العربية

لقد ورد في المبادئ الرئيسة لتحقيق الشمول المالي الصّادرة عن مجموعة العشرين أنه ينبغي اتِّباع منهج شامل لحماية مستهلكي الخدمات المالية، يُبرز دور كلّ من الحكومة ومقدِّمي الخدمات والمنتجات المالية والعملاء بشكل واضح؛ حيث يؤدِّي التطوّر والابتكار في الخدمات ومزوِّدي الخدمات المالية إلى زيادة مخاطر تعرُّض العملاء للاحتيال أو إساءة المعاملة أو وجود أخطاء بشرية أو تقنية أثناء تقديم الخدمات والمنتجات، ولمعالجة هذه المشكلات فإنه من الضروري وضع أسس عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية؛ وذلك من خلال[12]:

- توفير تعليمات تعمل على تعزيز الشفافية في تسعير الخدمات المالية؛

(12) Alliance for Financial Inclusion, G20 Principles for Innovative Financial Inclusion, Global Partnership for Financial Inclusion, April 2011, p. 3.

- توفير آلية لمعالجة الشكاوى والنزاعات الخاصّة بمستهلكي الخدمات والمنتجات المالية؛
- تحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

ويرى البنك الدولي أن الإسراع في تعميم الخدمات المالية يتطلّب حماية العملاء من الاستغلال المحتمل ومعاملتهم معاملة عادلة من قِبل مقدِّمي الخدمة؛ حيث تؤكِّد الممارسات السّليمة للحماية المالية للعملاء على ضرورة أن يزوِّد مقدِّمو خدمة العملاء بمعلومات واضحة حول شروط وأحكام المنتجات من خلال نموذج موحّد؛ بغرض تسهيل المقارنة عند تسوّق المنتجات، ومساعدة العملاء على اتّخاذ قرارات مدروسة، وتجنُّب مخاطر الإفراط في المديونية، وينبغي على السلطات الإشرافية أيضًا تنفيذ لوائح تقيِّد الممارسات التعسّفية وإتاحة آليات استيفاء الحقوق بسهولة[13].

ويرى صندوق النقد العربي أن تعزيز الحماية المالية للمستهلك في الاقتصادات العربية يتطلّب ما يلي[14]:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفّافة، بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يُسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية؛
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدِّمي الخدمات المالية؛ من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطِّلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلِّقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة؛
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناءً على احتياجات العملاء ومدى

(13) See: Douglas Randall and Jennifer Chien, Op, Cit.; World Bank, "Good Practices for Financial Consumer Protection", Working Paper, No. 70157, Washington DC, June 2012.

(14) صندوق النقد العربي، «نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي»، مرجع سابق، ص: 2–3.

تعقُّد المنتجات والخدمات المقدّمة لهم؛

- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم؛
- توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلّة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعّالة؛ وفقًا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب؛
- توعية وتثقيف العملاء وبخاصّة غير المستفيدين من الخدمات المالية ومقدِّميها بمبادئ حماية المستهلك ماليًا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

كما يشير البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البنك الدولي إلى أن حماية حقوق المستثمرين تُعدّ من أهم العوامل الرئيسة لنمو القطاع المالي. وتوسيع قاعدة المستثمرين لا يتطلّب المنتجات والأدوات المناسبة فحسب؛ بل يتطّلب أيضًا ضمانًا لحماية العملاء والمستثمرين. ونظرًا لأن قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية يخضع لتنظيم أقلّ صرامة، فقد تنشأ حالات سوء إدارة تؤدّي إلى خسارة أصول المستثمرين. فبعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، أصبحت بعض المؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك بعض المؤسسات الإسلامية، مُعسِرة أو أعلنت إفلاسها. وأبرزت هذه الإخفاقات الحاجة إلى الإفصاح السّليم عن المعلومات المتعلِّقة بشروط وأحكام العقود، وعلاقتها بالعوائد والمخاطر، وهذا يحتاج إلى إفصاح تفصيلي. وفي الاقتصادات التي تتميّز بضَعف حقوق المستثمرين لا تتوافر فيها الأموال المخصّصة للاستثمار الطويل الأجل؛ ومن ثمّ فإن شركات التأجير التي تعتمد على التمويل الطويل الأجل ستواجه قيودًا على التمويل تعوق نموّها[15].

ويلخِّص الجدول التالي تطور مختلف مؤسسات البِنية التحتية الدولية التي قامت بدعم الصناعة المالية الإسلامية خلال الأعوام الماضية:

(15) World Bank and Islamic Development Bank Group, Op. Cit., p. 133.

جدول 2: السمات البنيوية ومؤسسات البِنية الأساسية الإسلامية

السِّمات البنيوية	مؤسسات البِنية الأساسية
البِنية الأساسية القانونية	• المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم التجاري IICRCA، (2004) دبي، الإمارات العربية المتحدة (منبر بديل لتسوية النِّزاعات في مجال التمويل الإسلامي وفقاً للشريعة الإسلامية)
المعايير التنظيمية	• مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB، (2002) كوالالمبور، ماليزيا (هيئة تتولّى وضع المعايير من أجل تنظيم المصرفية الإسلامية والتكافل وأسواق رأس المال الإسلامية والإشراف عليها) • السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM، (2002) البحرين (تتولّى صياغة العقود لأسواق رأس المال الإسلامية وتمويل الشركات والتمويل التجاري)
سمات متعلِّقة بالشريعة الإسلامية	• مَجمع الفقه الإسلامي IsFA، (1981) جدة، المملكة العربية السعودية (يُصْدر القرارات الشرعية بشأن القضايا المختلفة، بما في ذلك التمويل الإسلامي) • هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، (1991) البحرين (وضع معايير شرعية للتمويل الإسلامي)
البِنية الأساسية للسيولة	• مركز إدارة السيولة LMC، (٢٠٠٢) البحرين (يطوِّر المعاملات المصرفية الإسلامية في أسواق المال وأدوات السيولة) • التعاون الدولي الإسلامي لإدارة السيولة IILM، (2010) كوالالمبور، ماليزيا (يُعِدّ الأدوات الإسلامية قصيرة الأجل وإصدارها من أجل إدارة السيولة عبر الحدود)
البِنية الأساسية للمعلومات	• هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، (1991) البحرين (تضع معايير المحاسبة والمراجعة للتمويل الإسلامي) • الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA، (2002) البحرين (تقدِّم التصنيفات الائتمانية والشرعية)
المعرفة ورأس المال البشري	• المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب IRTI، (1983) جدة، المملكة العربية السعودية (يدعم البحوث والتدريب في الاقتصاد والتمويل الإسلامي) • المركز العالمي لتطوير التمويل الإسلامي التابع للبنك الدولي GIFDC، (2013) اسطنبول، تركيا (يُجري البحوث والتدريب وتقديم الخدمات الاستشارية من أجل تنمية التمويل الإسلامي)
مؤسسات التيسير	• البنك الإسلامي للتنمية IDB، (1975) جدة، المملكة العربية السعودية (يُعزِّز التنمية الاقتصادية في البلدان الأعضاء، ونشر التمويل الإسلامي) • المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI، (2001) البحرين (اتِّحاد تجاري للمؤسسات المالية الإسلامية لتعزيز أفضل الممارسات)

المصدر: COMCEC Coordination Office, National and Global Islamic Financial Architecture: Problems and Possible Solutions for the OIC Member Countries, Ankara, October 2016, p. 30.

يُلاحَظ من الجدول السّابق أن العنصر البنيوي لحماية المستهلك المالي هو الأضعف بالنسبة للقطاع المالي الإسلامي. وفي حين يتعيّن على الهيئات التنظيمية تطبيق القوانين واللوائح المناسبة لحماية المستهلكين الماليين على المستوى الوطني؛ فإن المبادرات الدولية ستساعد في وضع مبادئ توجيهية لحماية المستهلك تفي بالسِّمات المحدّدة للقطاع المالي الإسلامي، ويمكن أن يتعاون مجلس الخدمات المالية الإسلامية مع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لبدء هذا المشروع.

المبحث الثالث:

دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي والمصرفي العربي

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول : الاعتبارات الدينية لاستخدام المنتجات والخدمات المالية

جذبت صناعة التمويل الإسلامي في الأعوام الأخيرة اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية والمالية كقناة محتملة يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي؛ حيث يُسْهم التمويل الإسلامي في تلبية احتياجات الشركات والأفراد الذين لا يستخدمون حالياً الخدمات المالية التقليدية الرسمية لأسباب شرعية أو أخلاقية أو مالية.

وتسهِّل أدوات التمويل الإسلامي عملية إعادة توزيع الثروة في المجتمع؛ إذ يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل: الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تُحدث تكاملًا مع أدوات تقاسم المخاطر؛ لاستهداف أصحاب الدّخل المنخفض في

المجتمع[16].

يوضِّح الجدول اللّاحق حالة المؤسسات المالية الإسلامية والشمول المالي في الاقتصادات العربية ذات الأغلبية المسلمة؛ حيث تتجاوز درجة التديُّن 85 ٪ في هذه الاقتصادات، وهو ما يعكس أهمية دور الدِّين في الحياة اليومية والمجتمع.

هناك تفاوت في الشرائح السكانية المستبعدة ماليًا لأسباب دينية في الاقتصادات العربية، ومن هنا يمكن أن يؤدِّي التمويل الإسلامي دورًا في استقطاب الفئات المحرومة إلى النظام المالي الرسمي.

ومع ذلك، فإن عدد المؤسسات المالية التي تقدِّم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة لكل 10 مليون بالغ، منخفضٌ باستثناء عدد قليل من الاقتصادات مثل: البحرين والكويت وقطر. وبالمثل، فإن النّطاق الجغرافي محدودٌ أيضًا، فانخفاض عدد المؤسسات المالية في اقتصاد يقدِّم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة لكل 10.000 كيلومتر مربّع يجعل من الصّعوبة على التمويل الإسلامي أن يقدِّم البديل لهذه الفئة السكانية المستبعدة ماليًّا.

(16) See: Abbas Mirakhor and Iqbal Zamir, "Financial Inclusion: Islamic Finance Perspective", MPRA, Journal of Islamic Business and Management, Vol. 2, No. 1, 2012; Islamic Financial Services Board, Islamic Finance for Asia: Development, Prospects, and Inclusive Growth, Asian Development Bank & Islamic Financial Services Board, 2015.

جدول 3: المؤسسات المالية الإسلامية والشمول المالي (2011)

الاقتصاد	التديُّن والشمول المالي				المؤسسات المالية الإسلامية			
	التديُّن (٪)	أفراد بالغون لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية (٪، سن 15+)	أفراد بالغون ليس لديهم حساب لأسباب دينية (٪، سن 15+)	أفراد بالغون ليس لديهم حساب لأسباب دينية (بالآلاف، سن 15+)	عدد المؤسسات المالية الإسلامية	الأصول الإسلامية لكل شخص بالغ (دولار)	عدد المؤسسات المالية الإسلامية لكل 10 مليون بالغ	عدد المؤسسات المالية الإسلامية لكل 10.000 كلم^2
الأردن	غ.م	25,5	11,3	329	6	1.538	15,4	0,68
الإمارات	91	59,7	3,2	84	22	9.298	33,5	2,63
البحرين	94	64,5	0	0	32	29.194	301,6	421,05
تونس	93	32,2	26,8	1.490	3	72	3,7	0,19
الجزائر	95	33,3	7,6	1.330	2	غ.م	0,8	0,01
جزر القمر	97	21,7	5,8	20	0	0	0	0
جيبوتي	98	12,3	22,8	117	0	0	0	0
السعودية	93	46,4	24,1	2.540	18	1.685	9,2	0,08
السودان	93	6,9	4,5	871	29	103	14,0	0,12
سورية	89	23,3	15,3	1.560	4	18	3,0	0,22
الصومال	غ.م	31,0	8,9	325	0	0	0	0
العراق	84	10,6	25,6	4.310	14	98	7,4	0,32
عُمان	غ.م	73,6	14,2	78	3	غ.م	14,4	0,10
فلسطين	93	19,4	26,7	502	9	0	38,5	14,95
قطر	95	65,9	11,6	64	14	13.851	86,5	12,08
الكويت	91	86,8	2,6	7	18	28.102	87,2	10,10
لبنان	87	37,0	7,6	155	4	غ.م	12,4	3,91
ليبيا	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
مصر	97	9,7	2,9	1.480	11	146	1,9	0,11
المغرب	97	39,1	26,8	3.810	0	0	0	0
موريتانيا	98	17,5	17,7	312	1	76	4,7	0,01
اليمن	99	3,7	8,9	1.190	8	179	5,8	0,15

المصدر: World Bank, Global Financial Development Report: Financial Inclusion, Op. Cit., pp. 174-175.

المطلب الثاني : تعميم الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية

لم تعُد المصرفية الإسلامية تقتصر على الدول الإسلامية فقط؛ بل تحوّلت هذه الصناعة الناشئة من أسواق خاصّة بالمسلمين المتديِّنين إلى بديل قابل للتطبيق بالنسبة لمستهلكي التمويل التقليدي؛ بغضّ النظر عن معتقداتهم الدينية. إن نمو المصرفية الإسلامية في الاقتصادات العربية، يمكن أن يساعد على تقليل الفجوة في الحصول على التمويل، ويدعم أهداف تعزيز الشمول المالي؛ ومن ثمّ تحقّق النمو الاقتصادي الحقيقي.

وأشارت الدراسات التي بحثت في الارتباط بين المصرفية الاسلامية والشمول المالي، إلى تأثير المصرفية الإسلامية بالغ الأهمية في محدودي الدّخل؛ حيث يمكن أن يؤدي توافر التمويل الأصغر مع وجود مؤسسات متوافقة مع الشريعة إلى دعم التّمويل المقدّم لشريحة من السكان لا يتوافر لها إلا قدر محدود من الخدمات المصرفية التقليدية، أو لا ترغب في استخدام تلك الخدمات لأسباب دينية.

شكل 3: الحواجز المحتملة أمام الشمول المالي وحلول التمويل الإسلامي

المصدر: راجع: Malaysia International Islamic Financial Centre, "Insights Global Financial Inclusion: Islamic Finance Meets the Challenge", Bank Negara Malaysia, 16 July 2014, p. 3, World Bank and Islamic Development Bank Group, Op. Cit., p. 60.

تشير الدراسات المسحية[17] إلى أن اقتصادات منظّمة التّعاون الإسلامي OIC التي تشتمل الاقتصادات العربية هي أقلّ إتاحة للخدمات المالية وأقلّ استخدامًا لها مقارنة بالمتوسِّطات العالمية؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- البِنية التحتية المالية أقلّ تطوّرًا -بما في ذلك الحقوق القانونية- ممّا يحدّ من قدرة البنوك الإسلامية على اختيار الأسر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

(17) Lorraine Ocampos, "Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion in the Muslim World?", August 10, 2015, See Web Site: https://blog-montada.imf.org; Sami Ben Naceur et al, "Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?", IMF Working Paper, WP/15/31, International Monetary Fund, February 2015.

ومتابعتها وتمويلها؛

- الإطار التنظيمي ملائم لمؤسسات التمويل التقليدية أكثر من الإسلامية؛
- الافتقار إلى الموارد البشرية المدرّبة على الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة؛ ممّا يحول دون التوسُّع بسرعة أكبر في إتاحة الخدمات المالية.

وتشير نتائج البنك الدولي حول أسباب الامتناع عن فتح حسابات مصرفية أبرزها: بنسبة 5 ٪ لأسباب عقائدية، و13 ٪ بسبب قلّة الثقة في البنوك، و18 ٪ لعدم القدرة على توفير المستندات اللّازمة، و20 ٪ بسبب بُعد المسافة، و23 ٪ بسبب الاعتماد على فرد من العائلة لديه حساب مصرفي، و25 ٪ لارتفاع تكلفة الخدمات المالية، و65 ٪ بسبب انخفاض الدّخل.

واستنادًا إلى استطلاع البنك الدولي فإن 90 ٪ من البالغين المقيمين في اقتصادات منظّمة التّعاون الإسلامي يعتبرون الدِّين جزءًا مهمًّا من حياتهم اليومية. وقد يساعد ذلك في تفسير سبب توافر حساب مالي ومصرفي لدى 25 ٪ فقط منهم؛ بما يقلّ عن المتوسط العالمي البالغ نحو 50 ٪. بالإضافة إلى أن 4 ٪ ممّن لا يملكون حسابًا رسميًّا في الاقتصادات غير الإسلامية يستشهدون بعوامل دينية، مقارنة بـ 7 ٪ في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي و12 ٪ في الاقتصادات العربية.

جدول 4: أسباب الاستبعاد المالي في الدول

(الوحدة: ٪)

البيان	العالم	الاقتصادات العربية	اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي	اقتصادات خارج منظمة التعاون الإسلامي
ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية	50	18	25	57
أسباب عدم ملكية حساب:				
• أسباب دينية	5	12	7	4
• المسافة	20	8	23	19
• التكلفة	25	21	29	23
• نقص المستندات	18	10	22	16
• قلّة الثقة	13	10	13	13
• قلّة المال	65	77	75	61
• فرد من العائلة لديه حساب	23	9	11	28

المصدر: راجع: World Bank, The Global Financial Inclusion (Global Findex) Database, Washington DC, See Web Site: http://www.worldbank.org/globalfindex; World Bank, Global Financial Development Report: Financial Inclusion, Op, Cit., p. 36; Muhamed Zulkhibri, "Islamic Finance, Financial Inclusion and Financial Inclusion: Evidence from Muslim Countries", IRTI Working Paper Series 1437-01, January 6, 2016, p. 11.

المطلب الثالث : انتشار التمويل الإسلامي الأصغر في الاقتصادات العربية

تؤدي الخدمات المالية الإسلامية على نحو متزايد دورًا مهمًّا وإيجابيًّا في تحسين الشمول المالي والمصرفي، ويمكن تطبيق آليات فعّالة لتعزيز الشمول المالي للأفراد والأسر التي تعاني من:

- الفقر المدقع (تحت خط الفقر): عن طريق الزكاة، والصدقات، الوقف، وتقاسم المخاطر الجماعية؛
- الفقر (فوق خط الفقر): عن طريق القرض الحسن، الزكاة، الوقف، التمويل الأصغر، التكافل الأصغر؛
- الدّخل المنخفض: عن طريق الحلول القائمة على السوق وتقديم الدّعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إن النتائج التي خلص إليها مسح مصرفي للاقتصادات العربية تكشف أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تحصل إلا على 8 ٪ من التمويل المصرفي[18].

ويمكن لمؤسسات إعادة توزيع الثروات كالزكاة والصدقة والقرض الحسن والوقف أن تدعِّم جهود تحسين الوصول إلى الخدمات المالية؛ حيث تشير التقديرات إلى أنّ 8 من 9 اقتصادات عربية في منظمة التعاون الإسلامي لديها ما يكفي من حصيلة الزكاة للقضاء على الفقر لأولئك الذين يحصلون يوميًّا على أقلّ من 1,5 دولار أمريكي، وذلك بتقدير حصة الزكاة في الناتج المحلي GDP إلى جانب الموارد اللازمة لدعم تقليل الفقر.

(18) Roberto Rocha et al, "The status of bank lending to SMEs in the Middle East and North Africa region: Results of a joint survey of the Union of Arab Bank and the World Bank", Policy Research Working Paper, WPS5607, World Bank & The Union of Arab Banks, March 2011.

جدول 5: تقييم الزكاة لسدّ فجوة الفقر في عدد من الاقتصادات العربية

م	الاقتصاد	نسبة الزكاة من الناتج المحلي الإجمالي	عجز الموارد تحت 1,25 دولار سنويّاً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	هل غطّت الزكاة الفجوة؟
1	الأردن	1,77	0,01	نعم
2	الجزائر	1,77	0,14	نعم
3	جزر القمر	1,77	8,89	لا
4	جيبوتي	1,75	1,49	نعم
5	سورية	1,39	0.02	نعم
6	العراق	1,78	0,09	نعم
7	مصر	1,90	0,04	نعم
8	المغرب	1,81	0,06	نعم
9	اليمن	1,78	0,87	نعم

المصدر: راجع: Mahmoud Mohieldin et al, "The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries", Islamic Economic Studies, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah, Vol. 20, No. 2, December 2012, p. 78.

وبالرّغم من الطّلب الكبير على خدمات التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة في الاقتصادات العربية؛ فإن هذه الخدمات لا تزال محدودة. ومن شأن تطوير توسيع هذا النّوع من الخدمات التمويلية أن يُسْهم في توسيع نطاق وصول الخدمات المالية لشريحة كبيرة من المجتمعات العربية؛ إذ تشير التـقديرات إلى أن حـوالي 35 ٪ من المشروعات الصغيرة والمتوسِّطة في الاقتصادات العربية، تفضِّل الحصول على التّمويل والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة.

جدول 6: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفضيل التمويل المتوافق مع الشريعة في عدد من الاقتصادات العربية

الاقتصاد	استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (نسبة التمويل)	تفضيل المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (٪ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة)
الأردن	12,5	25
تونس	15,0	18
السعودية	2,0	90
العراق	5,0	35
لبنان	16,1	4
مصر	8,0	20
المغرب	24,0	54
اليمن	20,3	37

المصدر: World Bank and Islamic Development Bank Group, Op. Cit., p. 127.

وقد شهدت الاقتصادات العربية تحسُّنًا في الشمول المالي والمصرفي خلال الأعوام الماضية، بما في ذلك تغييرات في الأطر القانونية والتنظيمية التي كانت تشكِّل أهمّ العقبات التي تواجه تعميم الخدمات المالية في المنطقة؛ حيث ركّزت الكثير من التغييرات على التمويل الأصغر كما يوضِّحه الجدول التالي:

جدول 7: الأنظمة القانونية للتمويل الأصغر في عدد من الاقتصادات العربية

السنة	الاقتصاد	القانون	الادخار	التمويل	التأمين	المنظِّم
1999	المغرب	قانون رقم 18، 97 المحدث في 2004، 2007، وأخيراً في 2013 رقم 41.12	×	✓	✓	بنك المغرب
2007	سورية	مرسوم التمويل الأصغر رقم 15	✓	✓	✓	مجلس النقد والتسليف
2009	اليمن	قانون بنوك التمويل الأصغر رقم 15	✓	✓	✓	البنك المركزي اليمني
2011	السودان	تعليمات شركات التمويل الأصغر	✓	✓	✓	البنك المركزي السوداني
2011	تونس	المرسوم رقم 117	×	✓	✓	هيئة رقابة التمويل الصغير
2011	فلسطين	المرسوم رقم 132	×	✓	×	سلطة النقد الفلسطينية
2014	مصر	تنظيم التمويل المتناهي الصغر رقم 141	×	✓	✓	هيئة الرقابة المالية المصرية
2015	الأردن	نظام شركات التمويل الأصغر رقم 5	×	✓	✓	البنك الأردني المركزي

المصدر: CGAP and AMF, "Financial Inclusion Measurement in the Arab World", Working Paper, January 2017, p. 14.

المطلب الرابع : متطلّبات تطوير الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية في الاقتصادات العربية

يرى البنك الدولي أن الإسراع في تعميم الخدمات المالية يتطلّب تشجيع تطوير منتجات مالية مبتكرة ومنخفضة التكلفة؛ حيث تواجه الفئات المحرومة من الخدمات معوقات معيّنة ولديها احتياجات مالية معيّنة، ويتعيّن على صانعي السياسات وضع أطر تنظيمية تشجِّع على تطوير منتجات مالية ملائمة، مثل: الحسابات المصرفية الأساسية والتأمين الأصغر التي تلبِّي احتياجات العملاء المحرومين من الخدمات ومحدودي الدّخل. وينبغي أيضًا تشجيع تصميم المنتجات التي تركِّز على العملاء وتتغلّب على المعوقات السلوكية وتزيد من حجم المنفعة[19].

ويرى صندوق النقد العربي أن مَهمّة تطوير الخدمات والمنتجات المالية تقع على عاتق مقدِّمي الخدمات، أخذًا في الاعتبار ما يلي[20]:

- مراعاة احتياجات ومتطلّبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدّفع وليس فقط على الإقراض والتمويل؛
- التّشجيع على المنافسة بين مقدِّمي المنتجات والخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء، ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية، وبما يمكِّن العملاء من الاختيار ما بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية؛
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبرّرة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتمّ مقابل قيام العملاء بدفع عمولات؛
- مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم وعدم قيام مقدِّمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض؛

(19) Douglas Randall and Jennifer Chien, Op, Cit.

(20) صندوق النقد العربي، «نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي»، مرجع سابق، ص: 3.

- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التّعليمات القائمة لتخفيف متطلّبات التمويل؛
- إتاحة التّدريب لموظّفي مقدِّمي الخدمات المالية المتخصِّصين في هذا المجال.

كما يشير البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البنك الدولي إلى أن صناعة التمويل الإسلامي في حاجة إلى طرح منتجات وخدمات مبتكرة للمشاركة في تحمُّل المخاطر، بدلًا من محاكاة المنتجات التقليدية التي تنقل المخاطر إلى أطراف أخرى، كما هي في حاجة أيضًا إلى التوسُّع خارج نطاق المعاملات المصرفية التي تُهيمن حاليًا على مكوِّنات الصناعة المالية الإسلامية؛ وذلك على النّحو التالي:

جدول 8: آليات معالجة قطاعات المالية الإسلامية للشمول المالي

القطاع	الحلول الخاصة بالشمول المالي والاجتماعي
المصرفي	• تعزيز حجم الحصول على التمويل الإسلامي والوصول إليه ليشمل أصحاب الدّخل المنخفض؛ • تدعيم رأس المال البشري للتمويل الإسلامي؛ • زيادة محو الأمية المالية الإسلامية.
أسواق رأس المال	• إدخال صكوك التجزئة لصغار المستثمرين؛ • تخفيف شروط إدراج الشركات من أجل توفير مجموعة أكبر من الأسهم للاستثمار.
التكافل	• تمكين المشاركين باستخدام التأمين التكافلي للادخار والاستثمار؛ • السّماح بالتأمين التكافلي للعائلة والصحة والمحاصيل والثروة الحيوانية والممتلكات على أساس النموذج التعاوني.
المؤسسات المالية غير المصرفية	• زيادة عدد وتنوّع المؤسسات المالية غير المصرفية الإسلامية (الصناديق الاستثمارية، شركات التمويل التأجيري، مؤسسات التمويل الأصغر...)؛ • تشجيع المؤسسات المالية غير المصرفية الإسلامية على تقديم الخدمات المالية الإسلامية في الاقتصادات التي لا يمكن فيها إنشاء بنوك إسلامية بسبب القيود القانونية والتنظيمية.
التمويل الاجتماعي الإسلامي	• الاعتراف بالاستبعاد المالي كمشكلة رئيسة ناجمة عن المعتقدات الدينية والثقافية والأخلاقية للفقراء؛ • الإفادة من أدوات ومؤسسات إعادة توزيع الثروة والعمل الخيري (القرض الحسن والزكاة والصدقات والأوقاف).

المصدر: راجع: World Bank and Islamic Development Bank Group, Op. Cit., pp. 3 - 9 ; 197- 199.

المبحث الرابع:

دور التثقيف المالي في تعزيز الشمول المالي والمصرفي العربي

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول : أهمية التثقيف المالي في الاقتصادات العربية

يُعتبر وعي الأفراد والشركات بالقضايا المالية والمصرفية عنصرًا أساسيًّا من عناصر نجاح الشمول المالي والمصرفي، ففي الاقتصادات المتقدّمة التي يتمتّع فيها الكثير من السكان بإمكانية الحصول على الخدمات المالية ينصبّ التّركيز على توعية العملاء المحتملين باتّخاذ قرارات مالية سليمة؛ أما في الاقتصادات العربية يكون الهدف من تعزيز التّوعية بالقضايا المالية هو زيادة الوعي بالخدمات المتاحة والقدرة على استخدامها.

والتثقيف المالي هو من الدّعائم الأساسية للشمول المالي؛ حيث يمثّل الاهتمام بجانب الطّلب والرابط بجانب العرض والمزيد من المنتجات وكذلك حماية المستهلك؛ من خلال تغيير المعتقدات الخاطئة عن القطاع المالي الرسمي.

شكل 4: التثقيف المالي كأحد ركائز الشمول المالي

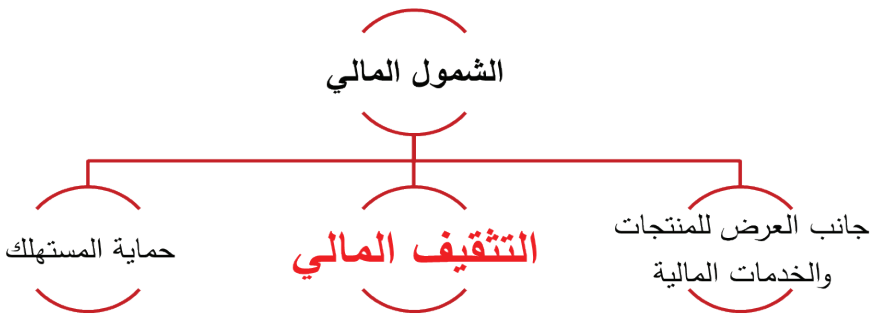

المصدر: محمد زكريا، «دور المعهد المصرفي المصري في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي»، في منتدى الشمول المالي: التوجّه الإستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، بالتعاون بين البنك المركزي المصري واتحاد المصارف العربية، المعهد المصرفي المصري، 2015، ص: 3.

وهناك اهتمام متزايد من قِبل الاقتصادات العربية بقضايا التثقيف المالي؛ الأمر الذي يستدعي إرساء منظومات تعليمية وتوعوية شاملة تعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، بما يساعد الأفراد والمشروعات الصغيرة ليس فقط على الوصول للتمويل والخدمات المالية؛ بل على اتِّخاذ القرارات المالية والاستثمارية السليمة في كل ما يتعلّق بتعاملاتهم المالية المختلفة.

وتتمثّل إحدى المبادرات في إرساء أسبوع المال العالمي Global Money Week الذي أصبح منذ عام 2013 حدثًا سنويًّا تنظِّمه العديد من الاقتصادات العربية، مثل: مصر ولبنان والسعودية والإمارات العربية المتحدة وتونس وفلسطين واليمن والصومال والمغرب، وذلك من أجل نشر التثقيف المالي لدى الأطفال والشباب. وقد أصدر صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (التابعة لوزارة التنمية والتعاون الاقتصادي الالمانية)، تقريرًا مشتركًا حول أوضاع وجهود الاقتصادات العربية على صعيد الارتقاء بقضايا التثقيف والتوعية المالية، وذلك في إطار تعزيز فرص وصول مختلف فئات المجتمع للتمويل والخدمات المالية، والارتباط الوثيق لذلك بتحقيق التنمية المستديمة.

المطلب الثاني: الاستطلاع العالمي حول محو الأمية المالية لوكالة ستاندرد آند بورز

قامت وكالة «ستاندرد آند بورز لخدمات التصنيف الائتماني» Poor's & Standard بعمل استطلاع حول محو الأمية المالية العالمية[21] عام 2014، بعد إجراء مقابلات مع أكثر من 150.000 بالغ في 148 دولة؛ وتمّ اختبار معرفتهم وفق أربعة مفاهيم مالية أساسية: الحساب، والفائدة المركّبة (الادخار)، والتضخم، وتنويع المخاطر (الاستثمارات)؛ حيث يتمّ اعتبار الشخص مثقّفًا ماليًّا في حال أجاب عن 3 أسئلة على الأقلّ من أصل 4 أسئلة، وجاءت نتائج الاستطلاع كما يلي:

- ثلثي البالغين (66 ٪) في العالم تنقصهم المعرفة المالية؛ ويمتلك نحو 34 ٪

(21) Standard & Poor's Ratings Services Global Financial Literacy Survey (GFLS).

من السكان البالغين في العالم معرفة مالية مناسبة؛

- نسبة السكان البالغين في الاقتصادات العربية، ممّن يمتلكون معرفة مالية مناسبة، تصل إلى 30 ٪، وهذه النسبة أقلّ من المتوسط العالمي؛
- جاءت تونس في المرتبة الأولى من حيث المعرفة المالية، والتي تمكّـــن فيها 45 ٪ من البالغين من الإجابة بشكل صحيح؛
- بلغت نسبة محو الأمية المالية من إجمالي البالغين في الكويت 44 ٪؛ مقارنة بنسبة 40 ٪ في البحرين، و38 ٪ في الإمارات العربية المتحدة، و31 ٪ في المملكة العربية السعودية؛
- هناك تباين كبير في معدّلات المعرفة المالية في اقتصادات الدول العربية، وتُعدّ الصومال واليمن من الدول ذات المعدّلات الأدنى من المعرفة المالية في العالم؛ حيث تبلغ 15 ٪ و13 ٪ على التوالي؛
- في حين تصل الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء 5 ٪ في العالم، فإنها ترتفع إلى 8 ٪ بين الجنسين على مستوى الاقتصادات العربية؛
- سجّلت دول مجلس التعاون الخليجي نسبة معرفة مالية بين الرجال 40 ٪ مقابل 36 ٪ لدى النساء؛
- سجّل متوسّط محو الأمية المالية للمرأة في الإمارات 4 ٪ أعلى من الرجل.

ولا شك أن هذه البيانات تُسْهم في مساعدة صانعي القرار على إيجاد طرق لتعزيز المعرفة المالية وحماية المستهلك، والمساعدة في فتح المجال أمام المزيد من الشمول المالي والمصرفي.

جدول 9: نسبة مَن لديهم معرفة مالية وفق النتائج الرئيسة لمسح الأمية العالمية في الاقتصادات العربية (2014)

الاقتصاد	كل البالغين	ثلاثة على الأقل من أصل أربعة إجابات صحيحة (٪ البالغين)						
		رجال	نساء	البالغون الذين يعيشون في أغنى 60% من الأسر	البالغون الذين يعيشون في أفقر 40% من الأسر	السن 34-15	السن 54-35	السن أكبر من 55
الأردن	%24	%25	%22	%23	%24	%28	%20	%16
الإمارات	%38	%37	%41	%40	%36	%39	%38	%43
البحرين	%40	%41	%36	%42	%36	%39	%43	%33
تونس	%45	%51	%38	%48	%39	%48	%43	%39
الجزائر	%33	%38	%28	%36	%29	%36	%24	%34
السعودية	%31	%34	%28	%35	%27	%32	%30	%30
السودان	%21	%22	%20	%20	%22	%24	%19	%15
الصومال	%15	%15	%15	%18	%11	%15	%18	%13
العراق	%27	%29	%25	%29	%24	%31	%25	%13
فلسطين	%25	%28	%21	%26	%23	%27	%22	%21
الكويت	%44	%46	%40	%45	%42	%45	%39	%48
لبنان	%44	%50	%39	%45	%44	%50	%40	%38
مصر	%27	%30	%25	%30	%23	%31	%23	%23
موريتانيا	%33	%38	%29	%34	%33	%35	%39	%19
اليمن	%13	%18	%8	%17	%7	%16	%10	%9
المتوسِّط	%30	%34	%26	%32	%27	%34	%26	%26

المصدر: Habib Attia and Helen Engelhardt, "Financial Education Initiatives in the Arab Region: A Stocktaking Report", Arab Monetary Fund & Deutsche Zusammenarbeit, 2017, p. 19.

المطلب الثالث : مؤشر ماستر كارد العالمية لمحو الأمية المالية

يستند مؤشر ماستر كارد العالمية لمحو الأمية المالية[22] إلى استطلاع أُجري عام 2012؛ حيث تمّ استقصاء آراء المشاركين حول ثلاثة جوانب متعلِّقة بثقافتهم المالية، بما فيها مهاراتهم الأساسية في إدارة الأموال، ومعرفتهم الاستثمارية، والتخطيط المالي؛ وذلك لتحديد مستوى مهاراتهم الأساسية في إدارة الأموال من حيث وضع الميزانيات، والادخار، واستخدام الأرصدة الائتمانية استخداماً مسؤولاً.

وسجّل المشاركون المصريون أعلى نتيجة بين فئات المؤشر الثلاث في فئة الإدارة المالية الأساسية 75 ٪، وكانوا حاذقين خصوصًا في وضع الميزانيات والإلمام بالنفقات. وتلت النتيجة التي سجّلوها في فئة الإدارة المالية الأساسية نتائج فئات التخطيط المالي 70 ٪، والاستثمار 54 ٪، وكانت نتيجة مصر الإجمالية على المؤشر 69 ٪ أعلى من المستوى الكلي للشرق الأوسط 61 ٪، تليها السعودية 62 ٪، ثم الإمارات 61 ٪.

وكانت النتيجة التي سجّلها المستهلكون الإماراتيون في مجال المعرفة بالاستثمار الأعلى في منطقة الشرق الأوسط 57 ٪، كما كانت نتيجتهم في فئة التخطيط المالي 65 ٪ أعلى من المتوسط الشرق أوسطي لهذه الفئة 64 ٪. وفي فئة الاستثمار أظهر المستهلكون الإماراتيون فهمًا جيدًا لكشوف حساباتهم المالية ومدى ملاءمة المنتجات المالية لاحتياجاتهم.

(22) The MasterCard Index of Financial Literacy.

جدول 10: مؤشر ماستر كارد العالمية لمحو الأمية المالية (2012)

الترتيب مؤشر محو الأمية المالية الإجمالي		النتائج			
		فئات مؤشر محو الأمية المالية			
		الإدارة المالية الأساسية	التخطيط المالي	الاستثمار	
الشرق الأوسط		%61	%62	%64	%54
1	مصر	%69	%75	%70	%54
2	السعودية	%62	%65	%64	%54
3	الإمارات	%61	%60	%65	%57
4	لبنان	%61	%61	%66	%55
5	عُمان	%59	%59	%65	%51
6	الكويت	%58	%57	%63	%51
7	قطر	%56	%55	%57	%55

المصدر: Habib Attia and Helen Engelhardt, Op. Cit., p. 20.

المطلب الرابع: متطلّبات تعزيز المعرفة المالية الإسلامية في الاقتصادات العربية

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بتعريف التعليم المالي على أنه «العملية التي يقوم الأفراد من خلالها بتحسين فهمهم للمنتجات والمفاهيم المالية؛ وأن يطوِّروا من خلال التعلّم و/ أو المشورة الموضوعية مهاراتهم وثقتهم؛ ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر والفرص المالية، واتِّخاذ خيارات مستندة إلى معلومات أفضل،

ومعرفة أين يذهبون للحصول على المساعدة، واتِّخاذ إجراءات فعّالة أخرى لتحسين رفاهيتهم المالية وحمايتهم»[23]. كما أقرّته مادة دراسية، وجزءاً من قياس أداء الطّلبة الذين بلغ سنهم 15 سنة ضمن برنامج التقييم العالمي لمهارات الطّلبة Programme for International Students Assessment (PISA).

وقد ورد في المبادئ الرئيسة لتحقيق الشمول المالي الصّادرة عن مجموعة العشرين أنه لتمكين العملاء من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية؛ فإنه لا بدّ من تطوير قدراتهم وثقافاتهم المالية وتمكين قدراتهم من خلال ما يلي[24]:

- الثقافة المالية: وهي القدرة على فهم المعلومات الأساسية عن المنتجات والخدمات المالية؛
- القدرات المالية: وهي تمكين العملاء من اتِّخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم؛
- آلية معالجة الشكاوى: وهي القدرة على معالجة شكاوى العملاء من خلال آلية واضحة وآمنة.

ويُعتبر ذلك من المكمِّلات الأساسية لقوانين وأنظمة حماية حقوق العملاء؛ حيث إن تطوير قدرات وثقافة العملاء المالية تساعد قوانين حماية حقوق العملاء على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

ويرى صندوق النقد العربي أن تعزيز المعرفة المالية في الاقتصادات العربية يتطلّب ما يلي[25]:

- يتعيّن على كل دولة الاهتمام بموضوع التّثقيف والتّوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجّهة لتعزيز مستويات التّعليم والتّثقيف المالي[26]، وتطوير هذه الإستراتيجية من قِبل عدّة جهات حكومية إلى جانب

(23) See: OECD, Improving financial literacy: Analysis of issues and policies, OECD Publications, Paris, 2005; OECD/INFE, Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD/INFE Survey Across Countries and by Gender, Financial Literacy & Education Russia Trust Fund, Paris, 2013.

(24) Alliance for Financial Inclusion, Op, Cit., p. 3.

(25) صندوق النقد العربي، «نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي»، مرجع سابق، ص: 3.

(26) يُعرّف التثقيف المالي Financial Literacy بأنه مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والسلوك الضروري لاتخّاذ قرارات مالية سليمة؛ وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد. يُعدّ التعليم المالي Financial Education هو العملية التي يتمّ من خلالها توفير المواد اللازمة للأفراد للوصول إلى التثقيف المالي؛ وذلك بهدف زيادة الوعي المالي والوصول إلى الرفاهية المالية للأفراد؛ أي أن التثقيف المالي هو نتيجة لعملية التعليم المالي.

القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة؛ وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصّة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل: المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء؛

- يهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل، والوصول إلى مجتمع مثقّف ماليًا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافّة شرائح المجتمع، ويملك مهارات تمكّنه من فهم واستيعاب المنتجات والخدمات المالية؛ حيث يساعد التّثقيف المالي المواطنين على اتّخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلّق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر؛
- ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدِّمي الخدمات المالية، وبالأخصّ المستهلكين الجُدد؛ حيث يتعيّن مراعاة قلّة خبراتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم، وفي أغلب الأحيان يتمّ توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التّوعية العامّة التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتّخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم.

كما دعا البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البنك الدولي إلى تعزيز رأس المال البشري ومحو الأمية المالية في التمويل الإسلامي؛ حيث يمكن تعزيز رأس المال البشري لهذه الصناعة من خلال إنشاء منصات للمعرفة المالية الإسلامية ذات مصداقية من خلال التّدريب المنتظم والحلقات الدراسية وورش العمل، وكذلك من خلال تطوير المعرفة الجديدة في التمويل الإسلامي بدعم من الصناعة والمؤسسات الأكاديمية. ويتعيّن زيادة الثقة في استخدام الخدمات المالية الإسلامية. ويمكن زيادة الوعي العام من خلال تعزيز محو الأمية المالية الإسلامية، بما في ذلك معرفة المنتجات المالية الأنسب لأغراض معيّنة[27].

(27) World Bank and Islamic Development Bank Group, Op. Cit., pp. 3; 72-73.

الخاتمة

أولًا: نتائج البحث

في ختام دراستنا التّحليلية للشمول المالي والمصرفي الإسلامي في الاقتصادات العربية؛ تأكّدت لنا نتائج مُهمّة نستعرضها فيما يلي:

- حاجة الاقتصادات العربية إلى تحسين الشمول المالي والمصرفي الإسلامي عن طريق تطوير البِنية التحتية الإلكترونية؛ حيث يُسْهم تقديم الخدمات المالية الرقمية عن طريق الوكلاء في خفض تكلفتها ووصولها لفئات أوسع في المجتمع؛
- حاجة الاقتصادات العربية إلى تطوير الإجراءات والممارسات المتعلِّقة بحماية المستهلكين الماليين/ المستثمرين في الخدمات المالية الإسلامية، في ظلّ تطور المنتجات المالية وضَعف الوعي المالي والمصرفي الإسلامي؛
- حاجة الاقتصادات العربية إلى استخدام المالية الإسلامية التي تؤدِّي دورًا محفِّزًا في استقطاب الأفراد والمشروعات الصغيرة المستبعدة ماليًّا إلى النظام المالي الرسمي؛ والتي لا ترغب في استخدام الخدمات المالية والمصرفية لأسباب دينية؛
- حاجة الاقتصادات العربية إلى تعزيز التّوعية بالقضايا المالية والمصرفية التي تستهدف زيادة الوعي بالخدمات المالية الإسلامية المتاحة والقدرة على استخدامها في المناطق ذات الشمول المالي المنخفض، كما تستهدف توعية العملاء المحتملين باتّخاذ قرارات مالية سليمة في المناطق ذات الشمول المالي المرتفع.

ثانياً : اقتراحات البحث

تأسيسًا على ما تقدّم يمكن طرح الاقتراحات الرئيسة التّالية:

- أولوية الارتقاء بنظم البِنية التّحتية السّليمة للقطاع المالي والمصرفي العربي؛ من خلال الاهتمام بالتكنولوجيا المالية FinTech، وتحسين نظم الضّمانات والمعلومات الائتمانية والحوكمة الشرعية، ووضع إطار قانوني وتنظيمي للتمويل الإسلامي بالاستفادة من معايير الهيئات الدّاعمة للصناعة المالية الإسلامية؛
- تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية؛ من خلال ضمان الإفصاح الكامل في عقود التمويل الإسلامي، وإعداد السياسات والتّعليمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم، وآليات تقديم الشكاوى وإجراءات متابعتها ومعالجتها؛
- تشجيع الابتكار والإبداع في تصميم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة ومع احتياجات الفئات المستبعدة؛ من خلال تقديم خدمات ذات جاذبية ومزايا تنافسية مع المنتجات التقليدية من حيث التّسعير، والشفافية، ووقت المعالجة، والعبء على العميل؛
- تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة؛ من خلال تعزيز المناهج التّعليمية بمواد في «التربية المالية» تُسهم في مكافحة الأمِّية المالية والمصرفية، وترفع من مستوى فهم المعاملات المالية الإسلامية، وتمكِّن من اتِّخاذ القرارات المالية والاستثمارية السّليمة؛
- تبنّي المنظّمات المالية والمصرفية الإقليمية العربية إستراتيجية كاملة وواضحة لتحسين الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية؛ من خلال العمل

على تعزيز التّعاون بين البنوك المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية ومعاهد التدريب المالي بما يُسهم في الوصول الشامل للخدمات المالية الإسلامية.

شكل 5: مرتكزات الشمول المالي والمصرفي الإسلامي في الاقتصادات العربية

المصدر: من إعداد الباحث

قائمة المصادر والمراجع

- صندوق النقد العربي، «التقرير الاقتصادي العربي الموحّد»، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، ع32، 2012.
- صندوق النقد العربي، «نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي»، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، أبو ظبي، 2017.
- صندوق النقد العربي، «نظم الدفع عبر الهاتف المحمول: الأبعاد والقواعد المطلوبة»، ورقة عمل اللجنة العربية لنظم الدّفع والتسوية، أبو ظبي، 2013.
- صندوق النقد العربي، حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، أبو ظبي، 2012.
- محمد زكريا، «دور المعهد المصرفي المصري في نشر الثقافة المالية كمحور أساسي في منظومة الشمول المالي»، في منتدى الشمول المالي: التوجّه الإستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي، بالتعاون بين البنك المركزي المصري واتحاد المصارف العربية، المعهد المصرفي المصري، 2015.
- محمد يسر برنيه، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2012.
- Abbas Mirakhor and Iqbal Zamir, "Financial Inclusion: Islamic Finance Perspective", MPRA, Journal of Islamic Business and Management, Vol. 2, No. 1, 2012.
- Alliance for Financial Inclusion, G20 Principles for Innovative Financial Inclusion, Global Partnership for Financial Inclusion, April 2011.
- Asli Demirguc-Kunt et al, "Islamic Finance and Financial Inclusion: Measuring Use of and Demand for Formal Financial Services among Muslim Adults", Policy Research Working Paper, WPS6642, World Bank,

Washington DC, October 2013.

- Capgemini and BNP Paribas, World Payments Report 2016, 2016.
- CGAP and AMF, "Financial Inclusion Measurement in the Arab World", Working Paper, January 2017.
- COMCEC Coordination Office, National and Global Islamic Financial Architecture: Problems and Possible Solutions for the OIC Member Countries, Ankara, October 2016.
- Douglas Randall and Jennifer Chien, "8 key approaches to accelerate financial inclusion", World Bank, 2017, See Web Site: http://blogs.worldbank.org.
- G20/OECD, High-Level Principles on Financial Consumer Protection, 4 November 2011.
- Habib Attia and Helen Engelhardt, "Financial Education Initiatives in the Arab Region: A Stocktaking Report", Arab Monetary Fund & Deutsche Zusammenarbeit, 2017.
- Islamic Financial Services Board, Islamic Finance for Asia: Development, Prospects, and Inclusive Growth, Asian Development Bank & Islamic Financial Services Board, 2015.
- Lorraine Ocampos, "Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion in the Muslim World?", August 10, 2015, See Web Site: https://blog-montada.imf.org.
- Mahmoud Mohieldin et al, "The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries", Islamic Economic Studies, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah, Vol. 20, No. 2, December 2012.
- Malaysia International Islamic Financial Centre, "Insights Global Financial

Inclusion: Islamic Finance Meets the Challenge", Bank Negara Malaysia, 16 July 2014.

- Muhamed Zulkhibri, "Islamic Finance, Financial Inclusion Policy and Financial Inclusion: Evidence from Muslim Countries", IRTI Working Paper Series 143701-, January 6, 2016.
- OECD, Improving financial literacy: Analysis of issues and policies, OECD Publications, Paris, 2005.
- OECD/INFE, Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD/INFE Survey Across Countries and by Gender, Financial Literacy & Education Russia Trust Fund, Paris, 2013.
- Roberto Rocha et al, "The status of bank lending to SMEs in the Middle East and North Africa region: Results of a joint survey of the Union of Arab Bank and the World Bank", Policy Research Working Paper, WPS5607, World Bank & The Union of Arab Banks, March 2011.
- Sami Ben Naceur et al, "Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?", IMF Working Paper, WP/1531/, International Monetary Fund, February 2015.
- World Bank and Islamic Development Bank Group, Global Report on Islamic Finance: Islamic Finance - A Catalyst for Shared Prosperity?, World Bank, Washington DC, Islamic Development Bank Group, 2017.
- World Bank, "Good Practices for Financial Consumer Protection", Working Paper, No. 70157, Washington DC, June 2012.
- World Bank, Global Financial Development Report: Financial Inclusion, International Bank for Reconstruction and Development, Washington DC, 2014.
- World Bank, Global Financial Inclusion (Global Findex) Database,

Washington DC, See Web Site: http://www.worldbank.org/globalfindex.

- World Bank, Global Payment Systems Survey (GPSS), 2012, See Web Site: http://www.worldbank.org
- World Bank, Payment Systems Worldwide A Snapshot Outcomes of the Global Payment Systems Survey 2010, Payment Systems Policy And Research, 2011.

جميع الحقوق محفوظة لبيت المشورة للاستشارات المالية ©

c. Ensure that a specific idea is presented in each section to avoid prolonged paragraphs and sub-headings.
d. Conclusion should summarize the research and give a comprehensive outlook including the most important (results) and (recommendations).
e. List of sources, references and annexes.

7. The citation method should be applied as follows:
   a. Researches in English language shall use (APA) methodology for in text and bibliographic citations.
   b. Researches in Arabic Language shall adopt the below methodology for citing the sources and references:
      i. The sources and references in the footnote for the first time are mentioned as follows: (Author's nickname, first name, source material, place of publication, publisher, edition number, publication date, volume and page)
      ii. The source and reference are mentioned when recurred in the next foot note directly (ibid., volume and page) and when mentioned in another place of the research (the author's nickname, name of the source, the volume and the page).
   c. If the reference is lacking some data, the abbreviations shall be as follows:
      i. Without the place of publication: (Untitled Publisher). Without the name of the publisher (Unkown Publisher)
      ii. Without edition number: (Undated Publication) Without publication date: (Undated Publication)
   d. Footnotes are placed at the bottom of each page with sequential numbering from the beginning of the research to the end.
   e. The sources and references of the research shall be indexed at the end of the research.
   f. Graphics, data, tables, etc., to be placed as follows:
      i. Graphs and illustrations are included in the text, in black and white colours, numbered sequentially, and their titles and annotations are written at the bottom.
      ii. The tables are listed in the text, given serial numbers and their titles written on the top while explanatory notes written below the table.

Third: Research Submission Procedures

- Research papers are sent electronically via email to the journal's email address at: info@mashurajournal.com
- The editorial board of the journal shall conduct the initial examination of the research, and then decide whether it is competent for review or rejection.
- The researches and studies submitted for publication in the Journal shall be reviewed by at least two reviewers.
- The research shall be returned to the researchers after review for the purpose of amendment, if necessary.
- If the search is accepted for publication, all the copyrights shall be reserved by the journal and may not be published by any means of paper or electronic publishing, except with the written permission by the editor in chief of the journal.
- The accepted papers are published in its sequence on the official website of the journal.
- Once the research is published, the researcher will be provided a free copy of the journal in which the research has been published.

First: General Publishing Conditions:

1. The Journal publishes articles related to Islamic economics in both Arabic and English, whether original researches, reports and proceedings of conferences, seminars, workshops or thesis proposals related to the field of specialization.
2. The journal shall publish researches that have never been published before, by any means of publication, not been submitted for publication in another journal. The researcher shall confirm the same with a written undertaking.
3. The researches submitted to the journal are not recalled whether published or not published.
4. The research may not be published elsewhere after it has been approved for publication/ published in the journal, except after obtaining written permission from the editor in chief.
5. In the event that the researcher is found to be in breach of the academic integrity, the journal has the right to take the necessary action and notify the same to the co-journals.
6. The journal is not required to detail the reasons in case of the research was not published.

Second: Special Publishing Conditions:

1. The researcher should adhere to the objectives and ethical values of scientific researches, including but not limited to:
    a. The originality and integrity of the research paper, both scientifically and intellectually.
    b. Refraining from offending individuals and institutions while undertaking scientific criticism in research.
    c. Addressing contemporary issues and that are in need for human realism in theoretical and applied spectrums.
    d. Ensuring the adherence to the objectivity without influence of any personal tendencies and trends.
2. The manuscript should meet the following scientific standards for presenting research:
    a. The linguistic accuracy free from linguistic and grammatical errors.
    b. Proper application of the punctuation and spelling rules.
    c. Accuracy in editing and citing the texts and references.
3. The number of pages of the research paper should not exceed (30) pages of normal (A4) size, including the summaries: Arabic and English, as well as the references and annexure.
4. Font size and type:
    a. Researches submitted in Arabic should be submitted in Traditional Arabic font: size (16), with margin line (12).
    b. Researches written in English should be submitted in (Times New Roman) font and size of (14), with the margin of (10).
5. The researches should be accompanied by abstracts in both Arabic and English, in no more than 300 words in a clear language. Both abstracts should include: Clarification of the research subject and the new idea presented at the beginning of the abstracts.
6. The research has to be divided and organized according to the requirements of the research method in order to maintain the styles of the researches and reports published in the journal as following:
    a. The introduction which shall includes: the research's subject, significance, problem, limitations, objectives, methodology, literature review (if any), and detailed research structure.
    b. The research contents should be divided into subtopics systematically and coherently.

Publishing Standards

Editorial Board

Editor in Chief

Dr. Khaled bin Ibrahim Al-Sulaiti

Deputy Editor in Chief

Dr. Osama Qais al-Dereai

Managing Editor

Dr. Fuaad Hameed Al-Dulaimi

Deputy Managing Editor

Dr. Ebrahim Hasan Gamal

Editorial Team

Mr. Mohammed Muslehuddin Musab

Mr. Nafeel Mahboob

Advisory Board

- **Dr. Khalid Bin Ibrahim Al-Sulaiti**
  General Manager, Cultural Village Foundation-Katara (Qatar)
- **Prof. Dr. Aisha Yousef Al-Mannai**
  Director, Sheikh Muhammad Bin Hamad Al-Thani Center for Muslim Contribution to Civilization, Hamad bin Khalifa University (Qatar)
- **Prof. Dr. Ibrahim Abdullah Al-Ansari**
  Dean, College of Shari'ah and Islamic Studies, Qatar University (Qatar)
- **Prof. Dr. Abdullah Al-Zubair Abdurrahman**
  Chairperson, Higher Authority for Shari'ah Supervision of Banks & Financial Institutions, Vice Chairman of Islamic Fiqh Academy, Sudan (Sudan)
- **Prof. Dr. Iyad Bin Nami Al-Sulami**
  Head of Centre for Research Excellence, Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (KSA)
- **Dr. Dr. Al-Ayashi Al-Sadiq Faddad**
  Senior Researcher, Islamic Research & Training Institute, Jeddah (Algeria)
- **Prof. Dr. Ali Mohamad Al-Sawa**
  Member, Fatwa & Shari'ah Supervisory Board of Safwa Islamic Bank (Jordan)
- **Dr. Khalid Al-Abdulqader**
  Dean, College of Business and Economics, Qatar University (Qatar)
- **Prof. Dr. Saleh Qadir Karim Al-Zanki**
  Head of Islamic Studies, College of Shari'ah and Islamic Studies,Qatar University (Iraq)
- **Dr. Essam Al-Enizi**
  Teaching staff member, College of Shari'ah and Islamic Studies,Kuwait University (Kuwait)
- **Dr. Abdelrahman Yousri Ahmad**
  Professor of Islamic Economics and Finance, College of Islamic Studies, Hamad bin Khalifa University, Qatar (Egypt)
- **Dr. Murad Boudaia**
  Teaching staff member, College of Shair'ah and Islamic Studies, Qatar University (Algeria)
- **Dr. Osama Qais. Al-Dereai**
  Managing Director – CEO, Bait Al-Mashura Finance Consultations (Qatar)
- **Prof. Dr. Mohd. Akram Laldin**
  Executive Director, International Shari'ah Research Academy (ISRA) (Malaysia)
- **Prof. Dr. Abdel Wadoud Al-Seoudi**
  Associate Professor of Jurisprudence and its principles,
  Faculty of Shari'ah and Law, Islamic University of Sultan Sherrif Ali (Brunei)
- **Dr. Fuaad Hameed Al-Dulaimi**
  Head of Shari'ah Audit and Supervision Group, Bait Al-Mashura
  Finance Consultations (Iraq)
- **Dr. Ahmad bin Abdulaziz Al-Shathri**
  Assistant Prof. Islamic Studies Department of Business Management,Salman bin Abdul Aziz University (KSA)
- **Dr. Ebrahim Hasan Mohammed Gamal**
  Lecturer at National University, Head of Research & Studies, Bait Al-Mashura Finance Consultations (Yemen)

Bait Al-Mashura Journal

مجلة بيت المشورة

International Academic Refereed Journal On Islamic Finance and Banking

Issue (8) State of Qatar - April 2018

ISSN : 2409-0867 Online
ISSN : 2410-6836 Print

mashurajournal.com

Published by

بيت المشورة للاستشارات المالية
Bait Al-Mashura Finance Consultaions